EXTRACTED OIL & DERIVATIVES Co.
ISO 9001 - 14001
Head Office : 35 Suez Canal Ave., Moharam Bek, Alex.
Tel. : 002 03 3817928 - 3816326
002 03 3818089 - 3817259
Fax : 002 03 3813199
Marketing Sector : Tel. : 3817259 - 3818093
E_mail : extractedoils@hotmail.com

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
الحاصلة على شهادة الأيزو ٩٠٠١ - ١٤٠٠١
المركز الرئيسى : ٣٥ ش قنال السويس - محرم بك
تليفون : ٣٨١٧٩٢٨ - ٣٨١٦٣٢٨ /٠٣
٣٨١٧٢٥٩ - ٠٣/٣٨١٨٠٩٣
فاكس : ١٩٩ ٠٣/٣٨١٣
قطاع التسويق : ٣٨١٦٩٥٤ - ٣٨١٨٠٩٣
ص.ب. : محرم بك

السادة / البورصة المصرية

قطاع الإفصاح - الإسكندرية

تحية طيبة وبعد ،،،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم الرد على تقرير مراقبى حسابات الشركة عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام ،،،،

مدير إدارة علاقات المستثمرين

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

وسيم محمد غنيم

الفروع التجارية :
فرع القاهرة : ٧ش عزت باشا - المطرية - تليفاكس : ٠٢/٢٥٠٥٤٦٤
فرع المنصورة : ٣٤ درب الويشى - متفرع من شارع الحوار - ت : ٠٥٠/٢٢٤٧٨٠٢
فرع السادات : خلف نادى النجوم

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

الملحـــــوظـــــــــــة	الـــــــــــرد
تم جرد الاصول الثابتة البالغ قيمتها الدفترية نحـو ٥٦,٣٨١ مليـون جنية (بعد خصم مجمع الاهلاك والاضمحلال نحو ٢٠٦,٨٨٦ مليـون جنية) وتم حساب الاهلاك وفقا للقواعد والمعدلات المتبعة فـى الـسنة السابقة كما تم جرد المخزون البالغ قيمته نحو ٨٢٢,٣٣٥ مليون جنية ومطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة ادارة الشركة وتحت مـسئوليتها وتحت اشرافنا الاختبارى فى حدود الإمكانيات المتاحة وقـد تـم تقيـيم المخزون وفقا للاسس المتبعة فى السنوات السابقة وقد تلاحظ ما يلى : ما زال النزاع القضائى بين الشركة و محافظة الإسكندرية قـائم حيـث تطالب الاخيرة بمقابل حق الانتفاع عن ثلاث قطع اراضى بمساحة نحـو ٤٣ الف م٢ مربع بمصنع محرم بك وبلغـت قيمـه المطالبـات حتـى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٢٨٤,٢٢٢ مليون جنية ومـن جانبهـا تطالـب الشركة بتملك كامل مساحة الارض مستندة إلى البند رقم ١١ من عقود الاستئجار والذى ينص على للمستأجر الحق فى طلب شراء هذه الارض بالممارسه بعد سنتين من اعداد المصنع و ادارته بالثمن الذى تـساوية الارض وقت بداية التاجير وطلب التملك المقدم القـانونى كمـا تطالـب بابراء ذمتها من مطالبات محافظة الاسكندرية . ويرتبط بالامر صدور حكـم محكمـة الاسـتئناف الاسـكندرية بتـاريخ ٢٠١٥/٢/١٥ فى الاستئناف رقم٧٦/١٧٤٧ ق من محافظ الاسـكندرية بصفته واخرين ضد الشركة وكذا الاسـتئنافين رقمـى ٢٠٧٣ /٧٦ ق و٢٠٧٤ /٧٦ ق المقدمين من الشركة ضد محافظ الاسكندرية بـصفته واخرين والذى يقضى بحق الشركة فى تملك قطعتـى الارض الثانيـة و الثالثة بمساحة نحو ٣٧ الف م٢ كما يقضى برفض ابراء ذمة الـشركة من حق انتفاع القطعة الثانية بمساحة نحو ١٦ الف م٢ عن الفترة من ١٩٧٦/٣/٢٠ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ والذى قدره الخبير فـى تقريـره بنحو٣٩,٦١٥ مليون جنية وقد طعنت الشركة بالنقض رقم ٦١٩٧ لسنة ٩١ ق ولم تحدد له جلسة بعد كما قامت الشركة بتعلية نحـو ٢٠,١٣٧ مليون جنية فقط كإيجارات مـستحقة فـى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مـن القيمـة الواردة بتقرير الخبير ويرتبط بلامر وجود مطالبات برسوم قضائية عن الدعوى رقم ١٥٥ لسنة ٢٠١٧ قسمة وفرز وتجنيب الاراضـى بنحـو ١٣,٠٢٧ مليون جنية وردت فى ٢٠٢٢/٦/١ يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو متابعة وحسم النزاع القائم وموافاتنا بما اتخذته الشركة من اجراءات حيال المطالبات بالرسوم القضائية .	أن المساحة المتنازع على ملكيتها مع محافظة الإسكندرية والبالغة نحـو ٤٣ ألف متر مربع عبارة عن ثلاث قطع مستأجرة مـن جهـاز حمايـة أملاك الدولة بالمحافظة وبياتها كالآتي : المساحة الأولى ٦٠٤٢,٣٤٠م٢ بموجب العقد المـشهر رقـم ٤٠٨٤/ لسنة ١٩٧٠ . المساحة الثانية ١٦٨٢٥,١٨٠ م٢ بموجب العقد المشهر رقـم ٤٠٨٧/ لسنة ١٩٧٠ المساحة الثالثـة ٢٠٥٥٢,٦٩ م٢ بموجـب محـضر تـسليم مـؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ . وقد تحصلت الشركة على حكم نهائي رقـم ١٥٢٤ لسـنة ٥٣ ق استئناف عالي صحة ونفاذ الوعد بالبيع العقد رقـم ٤٠٨٤ لـسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية لمساحة ٦٠٤٢,٣٤ م٢ . وقامت الشركة بإقامة دعوى لصحة ونفاذ عقد البيع رقم ٤٠٨٧ لـسنة ٧٠ شهر عقاري لمساحة ١٦٨٢٥,١٨٠م٢ وكذا صحة ونفاذ لمـساحة ٢٠٥٥٢,٦٩م٢ وأن الشركة قد قامت بسداد ثمن الثلاث قطـع سـالفة الذكر بموجب إنذارات لجهاز حماية أملاك الدولة وقامت الشركة بالتقـدم لمصلحة الشهر العقاري والمساحة بطلبات لشهر صحيفة صـحة ونفـاذ الوعد بالبيع وتم تجديدها برقم ٢٠٥ و ٢٠٦ لسنة ٢٠٢١ لعمل كـشف تحديد مساحي وتحديد الحدود المساحية وفصلها عن ترعة مياه الـشرب لنقل ملكية ارض مصنع محرم بك وذلك بناء على الدعوى المقامة مـن الشركة ضد جهاز حماية أملاك الدولة ومحافظـة الإسـكندرية – وتـم تحويل تلك الطلبات من الشهر العقاري مكتب التوثيق آلي الإدارة العامة للمساحة لعمل كشف تحديد مساحة لجميع قطع أرض المصنع بالفعل تـم رفع كامل المسطح لأرض المصنع بمعرفة مهندس / مديريـة المـساحة بالإسكندرية لعمل كشف تحديد مساحي لفصل كل قطعة على حـدة وتـم عمل موقع إرشادي من هيئة المساحة و جارى عرض الطلبـات علـى الحي . وفيما يخص مطالبة محافظة الإسكندرية عـن مقابـل انتفـاع أراضـى بمصنع محرم بك فأن الخلاف بين الـشركة والمحافظـة علـى٣ قطـع أراضى قامت الشركة بسداد قيمتها وهناك دعوى قضائية ضد المحافظة انتهت أحدهما لـصالح الـشركة خاصـة بالقطعـة الأولـى بمـساحة ٦٠٤٢,٣٤٠م٢ وذلك بالحكم النهائي الصادر برقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق استئناف عالي بصحة ونفاذ العقد رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شـهر عقـاري إسكندرية . وجاري إعداد طلب لشهر الحكم سالف الذكر بناء على تعـديلات المـادة ٣٥ من قانون الشهر العقاري بناء على الطلبـات أرقـام ٢٠٥ و ٢٠٦ لسنة ٢٠٢١ وذلك تمهيدا لشهر الحكم رقم ١٥٢٤ لـسنة ٥٣ ق اسـتئناف عـالي

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

إسكندرية حتى يكون له اسبقيه عند تطبيق قانون رئيس الجمهورية رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٢٠ والذي ينص على انه يحق من بيده حكم صحة ونفاذ صادر من المحكمة يودعه لدى الشهر العقاري ويحصل على رقم شهر لهذا الحكم.

حيث أشارت تلك المادة وتعد بالانتهاء الى إمكانية الحصول على رقم شهر دون آية إجراءات بحث ملكية وذلك طبقا لهذا القانون.

وتم رفع دعوى أمام القضاء المدني للقضاء بصحة ونفاذ الحكم الصادر في الدعوى عاليه بإلزام المحافظة بتحرير عقد بيع نهائي للأرض ومتداولة .

أما القطعتين الثانية والثالثة تم إقامة دعوى بإلزام المحافظة بصحة ونفاذ الوعد بالبيع أسوة بالحكم الخاص بالقطعة الأولى ولا تزال مؤجلة لشهر الصحيفة ومتداولة .

أما فيما يتعلق بالحكم الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٩ الخاص بالدعوتين رقمي ٥٦٠٣ لسنة ٢٠٠٧ ، ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ مدني كلى إسكندرية فقد حكمت المحكمة بسقوط حق المدعى عليه الأول (محافظة الإسكندرية) في مطالبة الشركة المدعية بالقيمة الإيجازية الناشئة عن عقدي الإيجار المسجلين أرقام ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى في الفترة السابقة على ٢٠٠٢/٢/١٩ . ورفضت ما عدا ذلك من طلبات.

<u>بالنسبة للحكم برفض طلب : الإلزام بتحرير عقد بيع بشروط المصانع :</u>

أخطأ الحكم في رفض هذا الطلب – حيث أورد في حيثياته أن تاريخ عقد الإيجار عام (١٩٦٠ و ١٩٦٦) – وإن الشركة تقدمت بطلبات الشراء عام في ١٩٧٤/٦/٤ .

– في حين أن الثابت أن العقود السابق ذكرها – صادرة عن محافظة الإسكندرية في ١٩٧٠/١١/٢٥ وتم توقيعها من المحافظة في ١٩٧٠/٧/٤ وتوقيعها من الشركة ١٩٧٠/٨/١٢ .

– وعليه تكون الشركة قد التزمت بتقديم الطلبات في المواعيد ويكون الحكم قد أخطأ في ذلك وتم الاستئناف على الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية بأرقام ١٧٤٧ و ٢٠٧٣ و ٢٠٧٤ مدني لسنة ٧٦ق .

وصدر بها حكماً لصالح الشركة بجلسة ٢٠٢١/٢/١٥ حيث نص على الآتي :

<u>أولاً</u> : قبول الإستئنافات شكلاً .

<u>ثانياً</u> : في موضوع الاستئناف رقم ١٧٤٧ لسنة ٧٦ ق :

بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضي به من سقوط حق المستأنف الأول – بصفته محافظ الإسكندرية في مطالبة الشركة بالقيمة الإيجازية الناشئة عن عقدي الإيجار المسجلين برقم ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى في الفترة السابقة على ٢٠٠٢/٤/١٩ بالتقادم الخمسي .

<u>ثالثاً</u> : في موضوع الاستئناف رقم ٢٠٧٣ لسنة ٧٦ ق المقدم من الشركة برفضه .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

رابعاً : وفى موضوع الاستئناف رقم ٢٠٧٤ لسنة ٧٦ ق من الشركة:
(١) بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للأرض الكائن عليها مصانع الشركة بمحرم بك ضمن القطعة رقم ٥٦٩ المنشية الجديدة خارج الزمام ٨ قسم شرطة محرم بك البالغ مساحتها ٦٠٤٢,٣٤٠ م٢ موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري الإسكندرية السابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٤٣٩٥ لسنة ١٩٩٦ مدنى كلى إسكندرية و أستنافها رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق إسكندرية .
(٢) بإلغاء الحكم المستأنف و القضاء بتقرير أحقية الشركة في شراء قطعة الأرض موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية و البالغ مساحتها ١٦٨٢٥,١٨٠ م٢ وقطعة الأرض موضوع محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ و البالغ مساحتها ٢٠٥٥٢,٩٦ م٢ التى أقامت عليها مصنعها من تاريخ إعداده و تشغيله بالثمن المقرر لها وقت التأجير و تأييده فيما قضي به من رفض طلب براءة ذمتها من اى مطالبات مالية من أجره أو حق انتفاع عن الأرض محل التداعي .
خامساً : إلزام المستأنف ضدها في الأستئناف الأول المستأنفة في الأستئناف الثاني و الثالث بالمصاريف عن درجتى التقاضي ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .
(٣) هذا : وحيث تداول نظر تلك الطعون – وتم ضمها وبجلسة ٢٠٢١/٢/١٥ صدر حكم محكمة أستئناف الإسكندرية بالحكم السابق المشار إليه .
هذا وعليه أضحي هذا القضاء مقرراً أحقية الشركة في شراء الأرض (ثلاث قطع أراضي بمساحات (٦٠٤٢,٣٤ م٢ موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٤ و القطعة البالغ مساحتها ١٦٨٢٥,١٥ م٢ رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية وقطعة الأرض موضوع محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ و البالغ مساحتها ٢٠٥٥٢,٩٦م٢)
الكائن عليها مصانعها – بمحرم بك – بشروط المصانع بالثمن المقرر وقت التأجير .
ونظرا لما شاب هذا القضاء من عوار و خطأ و إهدار لحق الشركة بشأن المطالبات المالية :
– فقد تم الطعن بالنقض من الشركة برقم ٦١٩٧ لسنة ٩١ ق بشأن الشق المالى ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه .
حيث بلغت المطالبات المالية الحالية بإجمالى وقدره ٢٨٤٢٢٢٤٩٢,٦ جنيهاً (فقط وقدره مائتان و أربعة وثمانون مليون و مائتان إثنان و عشرون ألف و أربعمائة إثنان و تسعون جنيهاً و ٦٠ قرش).
– وكذلك تم الطعن بالنقض من الدولة برقم ٦٩١٩ لسنة ٩١ق بشأن الحكم بالالزام بالأحقية في الشراء متضمنة شق مستعجل بطلب وقف التنفيذ ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه .
ونشير في هذا الصدد الى الآتى :-
أولاً : – آخر مطالبة مالية وردت للشركة في هذا الشأن عن مقابل الإنتفاع بأرض قطاع مصانع محرم بك مبلغ وقدره ٢٨٤٢٢٢٤٩٢,٦

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

جنيهاً (فقط وقدره مائتان و أربعة وثمانون مليون و مائتان إثنان و عشرون ألف و أربعمائة إثنان و تسعون جنيهاً و ٦٠ قرش)بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٤

و هي مطالبات مالية فقط – لم ترتقي لمرتبة الدعوى القضائية – أقامت عنها شركتنا دعاوى براءة الذمة المشار اليها ٠

تم تقديم تظلم بشأنها " براءة الذمة " مؤسساً على الحكم النهائي الصادر لصالح الشركة – و الأحكام السابق التحصل عليها – فضلاً عن المنازعة في الإستحقاق والخطأ في تقدير المطالبة وأسباب أخري نوردها بصحيفة الطعن ٠

ونؤكد : – أن الدعوى مقامة من الشركة و ليست مقامة من جهة الإدارة فضلاً عن المنازعة في المبالغ المطالب بها وعدم نهائيتها خلاف إهدار حجية الأحكام القضائية السابق تحصل شركتنا عليها

ثانياً : – وإن كانت المطالبات المالية من جهة محافظة الإسكندرية غير نهائية ومطعون عليها و شابها التناقض ومخالفة الواقع فضلاً عن حجية الأحكام القضائية إلا أن جهة الإدارة بما لها من سلطة إدارية وتنفيذية لها حق توقيع الحجز الإدارى طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ إستيفاء لمستحقاتها ٠

وتحوطاً لذلك اقامت شركتنا الدعاوى المذكورة بالمنازعة في الدين نزاعاً قضائياً يوقف التنفيذ والحجز الإداري ٠

مع الإحاطة : أنه قد سبق التظلم من تلك المطالبات :

للسيد / رئيس ديوان رئاسة الجمهورية ٠

و السيد / رئيس الوزراء ٠

و السيد / وزير الصناعة ٠

والسيد / وزير التموين ٠

والسيد / محافظ الإسكندرية ٠

وأثر تلك المكاتبات والتظلمات أثرها – وبتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢ صدر قرار السيد / رئيس الوزراء بموجب المكاتبة رقم ٥٣٥ و التى تقرر بموجبها من السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء ما هو:أنه ببحث الموضوع مع وزارة التموين و التجارة الداخلية ٠تم مخاطبة السيد محافظ الإسكندرية لإيقاف أى مطالبات بشأن أراضي الشركة لحين الفصل في الدعاوى والمنازعات القضائية المقامة من الشركة ضد محافظ الإسكندرية في هذا الخصوص ٠

ثالثاً : – تم إعداد براءة الذمة عنها في ضوء تعليمات السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الوزراء الصادرة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١ بما مفاده التنبيه على جميع الهيئات والجهات والأجهزة التابعةبعدم إقامة أية قضايا من جهة حكومية ضد جهة حكومية أخري والألتجاء للجنة المشكلة برئاسة معالى وزير العدل في إطار الحوكمة ودون اللجوء للقضاء٠

– وفى هذا الصدد تم الآتى :

١– تم تقديم تظلم برقم ٢٠٢١/١٢/١٥ بالاعتراض على المطالبة المالية +

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

	براءة الذمة لسبق صدور حكم بالأحقية فى الشراء و التملك بشروط المصانع ٢٠٧٤/٢٠٧٣ /٧٦ق . ٢- طلب شراء وتملك بشروط المصانع وتنفيذ الحكم النهائي بالتملك بشروط المصانع برقم ٢/١٠٠٠ فى ٢٠٢١/١٠/٢٠ ٣- طلب آخر لجهاز حماية أملاك الدولة + المحافظة برقم ٢٥٠٨/٢٠٢٠/١٠/٢٠٢١٠ فى ذات الخصوص. ٤- تقديم طلب براءة الذمة رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢١ لجنة قضائية توثيق منازعات بالأعتراض على المطالبة + طلب براءة الذمة. ٥- متابعة + طلب لجهاز حماية أملاك الدولة برقم ٢٥٢ فى ٢٠٢١/١٢/١٥ بالتنفيذ للحكم القضائي الصادر لصالح الشركة. - أما عن القيمة المتنازع عليها بين الطرفين : فهي المبالغ المالية الثابتة بتقرير لجنة الخبراء المودع ملف الدعوى بمبلغ ٤٣٨٨٩٠٥٨ جنيه عن القطعة الثانية البالغ مساحتها ١٦٨٢٠ متر٢ عن الفترة حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ . علماً بأن الشركة قامت بسداد مبلغ ٤٢٧٤٤٣١ جنيه عن الفترة من ١٩٧٦/٣/٢٠ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ . هذا وقد ورد بتقرير لجنة الخبراء مقابل أنتفاع عن كامل المساحة المتنازع عليها مع محافظة الأسكندرية حتى ٢٠٠٠/٢/١٤ بنحو ١٠٩٨٩٩٢ جنيه ولم يُفصل بشكل جازم في تلك الإستحقاقات . ـ تم تقديم طلب تسوية منازعات محافظة الإسكندرية ـ وتم إيداع الطعن أمام اللجنة المشكلة برئاسة معالى / وزير العدل بشأن المطالبات المالية . وعن ترجيح الفصل فيه لصالح الشركة (نسبة لن تقل عن ٥٠%) حسبما ورد بصحيفة الطعن من أسباب نالت من الحكم ونُذكر أن الطعن بالنقض وإن كان حقاً لشركتنا فقد قامت الدولة ممثلة في السيد/محافظ الإسكندرية بإيداع طعناً على هذا القضاء برقم ٦٩١٩ لسنة٩١ ق وبشأن تحديد المركز القانوني للشركة بشأن تنفيذ حكم محكمة إستئناف الإسكندرية المشار إليه : ـ تم الاعلان بأصل الصورة الرسمية للحكم وتم مقابلة السيد مدير مكتب السيد المحافظ لتحديد موعد و الأمر معروض على المستشار القانونى للمحافظة للرأى وتم استيفاء مستندات الطلب بناء على مكاتبات واستفسارات جهاز حماية املاك الدولة ولا زال معروض على مكتب السيد المستشار القانوني . ـ وفيما يخص المطالبات المالية (رسوم نسبي وخدمات) : ـ تم الاعلان للشركة في ٢٠٢١/٨/٢٢ ـ تم إعداد صحيفة دعوى ببراءة ذمة و اعتراض على تلك المطالبات على سند قانوني وسند من حكم محكمة النقض المصرية في هذا الشأن وذلك فى الطعن رقم ٦٩١٧ ، ٦٩١٩ لسنة ٩١ ق واحيلت الى محكمة شرق اسكندرية وقيدت الدعوة برقم ٣٩٤٥ لسنة ٢٠٢١ مدنى كلى شرق وقضى فيها بجلسة ٢٠٢٢/٥/٣١ بالغاء امر تقدير لرسوم وبراءة ذمة الشركة عن المطالبات . وبتاريخ ٢٠٢٢/٦/١ ورد للشركة اعلان بقائمة تقدير رسوم من قلم مطالبات محكمة شرق الاسكندرية الابتدائية خاصة بالدعوى رقم١٥٥لسنة ٢٠١٧ مدني جزئي محرم بك (دعوى قسمة وفلارز وتجنيب عن ارض قطاع مصانع محرم بك) نسبي وخدمات بمبلغ ١٣,٠٢٧ مليون جنيه هذا وقد تم الطعن والتظلم من امر تقدير تلك الرسوم بالدعوى رقم ٢٢٩٩لسنة ٢٠٢٢ . ومتداولة امام محكمة شرق الاسكندرية الابتدائية د/٢٦ م.ك جلسة ٢٠٢٢/١٠/١٦

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

عدم انتهاء الشركة من اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض المستحق عن نزع ملكية مساحة من أرض مصنع علف القباري بما عليها من ١٧٦٦ م^{2} وما عليها من مباني،والتى يقدر بنحو ٣١٥ ألف جنيه طبقاً لقرار اللجنة الابتدائية لتقدير أثمان الأراضي بإدارة مراقبة نزع الملكية في ١٩٩١/٢/١٩. يتعين سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل التعويض المستحق للشركة.	أن القرار بصرف مبلغ التعويض والموافقة علية يتوقف على انه يشترط تنفيذ خط الشطف الموضح بخريطة لمنطقة و المعتمد من المحافظة و الإدارة العامة للمرور ومازال المشتري لم يقم بالبناء على تلك القطعة رغم بناؤه على المساحات الأخرى وجارى المتابعة للحصول على أحقية الشركة. وأن هناك ضوائع تنظيم استقطعت من المساحة الكلية المباعة وذلك طبقا للعقود المسجلة بين شركتنا والشركة الفاطمية وجارى استخراج كشف تحديد مساحى. وأنه قد أستجد من أحداث فى تلك الأرض من قيام الدولة عن طريق لجنة التحفظ و الحصر و الإدارة و التصرف فى أموال الجماعات الإرهابية و الإرهابيين برئاسة المستشار الدكتور / محمد ياسر أبوالفتوح بالتحفظ على ١١٨ شركة متنوعة النشاط التى يمتلكها عناصر الإخوان وذلك تنفيذاً للقانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم إجراءات التحفظ و الحصر و الإدارة و التصرف فى أموال الجماعات الإرهابية ومصادرتها وضمها بجانب الخزانة العامة للدولة ومن ضمنها الشركة الفاطمية مشترى أرض المصنع المذكور .
وجود آلات ومعدات ضمن الأصول الثابتة متوقفة وغير مستغلة منذ سنوات بلغت تكلفتها طبقاً لحصر الشركة نحو ٤٨،٥٥٩ مليون جنيه بقيمة دفترية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٣،٣٠٩ مليون جنيه، قدرت الشركة قيمة الاضمحلال في تلك الأصول بنحو ١،٣٩٥ مليون جنيه طبقاً لآخر لجنة مشكلة لتحديد القيمة الاستردادية والتي لم توضح بتقريرها المؤرخ ٢٠٢٠/٦/١٥ الأسس التي استندت عليها في الإبقاء على القيمة الاستردادية للأصول دون تغيير. يتعين دراسة الاستفادة من تلك الاصول او التصرف الاقتصادى فيها مع التطبيق الصحيح للفقرة (٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) الاضمحلال فى قيمة الاصول .	جارى دراسة الاستفادة من تلك الاصول او التصرف الاقتصادى فيها شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٣،٠٤٢ مليون جنيه قيمة الأصول الصادر بشأنها قرار جمعية عامة غير عادية في ٢٠١٧/١٠/١٩ بالموافقة على اتخاذ إجراءات البيع وبيانها ماكينة مارجرين ووحدة توليد هيدروجين وأرض الشونة بمساحة ٦٢٥٨ م٢ في حين صدر قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠١٩/٦/١٩٢١ باتخاذ الإجراءات اللازمة لطرح مزايدة علنية لتأجير أرض الشونة بدمنهور للاستفادة منها في ادخال عائد للشركة مخالفاً بذلك قرار الجمعية العامة غير العادية. يتعين موافاتنا بأسباب عدم تنفيذ قرار الجمعية العامة غير العادية وكذا أسباب عدم إعادة العرض على الجمعية العامة غير العادية حيث أنها السلطة المختصة	تسعى الشركة جاهدة للتصرف الاقتصادي في تلك الاصول هذا وقد سبق ان تم عرض بيع ماكينة المارجرين وكذلك وحدة توليد الايدروجين للبيع عن طريق المزاد العلنى بتاريخ ٢٠١٨/٣/٤ وتم رفض البيع لعدم الوصول للسعر المناسب . وقد اصدر المجلس في هذا الشان القرار رقم ٢٠٢٠/٨/١٩٣٢ بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٣٠ بمخاطبة الهيئة العامة للخدمات الحكومية بشأن اجراءات بيع خطوط الانتاج المتوقفة عن العمل وبالفعل تم مخاطبة الهيئة في ٢٠٢٠/٢/٦ وجاري اتخاذ اللازم في هذا الشأن .
وجود مشروعات تحت التنفيذ متوقفة منها مشروع إعادة تأهيل وحدة التكرير المستمر بمصنع دمنهور بتكلفة نحو ٤،٩٤٤ مليون جنيه، بسبب عدم استكمال الأعمال المدنية في حين أن قطع الغيار المستوردة وردت المصنع بتاريخ ٢٠٢١/٢/٦، وكذلك نظام Post Building لإنتاج منظف منخفض الرغوة بتكلفة نحو ٣٢ ألف جنيه متوقف منذ سنوات بدون أسباب. يتعين العمل على الانتهاء من الأعمال المطلوبة للاستفادة من تلك الاستثمارات.	نظرا لكون وحدة التكرير المستمر بدمنهور فى حاجة إلى اعمال اضافية بنحو ٥ مليون جنية فقد تم العرض على مجلس الادارة والذى ارجاء عملية الاستكمال بعد العرض على اقرب جمعية عامة غير عادية .
تضمن المخزون في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٠،٢٨٢ مليون جنيه قيمة أصناف راكدة وبطيئة الحركة وتالفة ومحرزة طبقاً لحصر الشركة، والتي قدرت الانخفاض في القيمة بنحو ٦،٨٨٦ مليون جنيه دون تقديم دراسة بتقدير هذا الانخفاض ودون وضع خطة محددة للاستفادة بتلك الأصناف سواء بالاستخدام أو البيع. يتعين اتخاذ اللازم نحو التصرف الاقتصادي في المخزون الراكد والتالف مع إعادة تقدير الانخفاض في قيمته.	سبق تشكيل لجنة بالقرار رقم ٢١٩ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٧ بناء على مذكرة مرفوعة للسيد / رئيس مجلس الإدارة في حينه وانتهت اللجنة بوضع تقريرها المؤرخ في ٢٠٢٠/٧/١٤ والذى انتهت فيه الى الاتى: اولاً : بالنسبة لأصناف الخامات الرئيسية والمساعده منظفات وصابون بمصنع محرم بك تم بيع جزء منها خلال العام وجارى الاستفادة من بعضها بادخالها في صناعة المنظفات والكميات المتبقية جارى التصرف فيها بالبيع ثانيا :- بالنسبة للاصناف الموجودة بمخازن التعبئة والتغليف بمصانع الشركة جارى دراسة اجراء بعض التعديلات على بعض تلك الاصناف لامكانية اعادة استخدامها مرة اخرى وجارى دراسة بيع المتبقى للاستفادة منها ثالثا:- خامات رئيسيه مصنع المستخلصه عبارة عن كمية ٢٧ طن رمال جارى التصرف فيها بالبيع او التكهين رابعا:- قطع الغيار:- نظر لكونها بحالة سليمة وجيده سيتم استخدامها مستقبلا هذا وقد طلب مجلس الإدارة بجلسته رقم ٣٣٤ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣١ موافاته بدراسة متكاملة عن الرواكد (قيمتها – مدى صلاحيتها – أسباب شرائها- ومدى الحاجة اليها وقت شرائها وأسباب ركودها) وسيتم موافاة سيادتكم لما انتهت اليه هذه الدراسة .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

بلغ إجمالي أرصدة العملاء في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦،٤٢٧ مليون جنيه منها أرصدة متوقفة منذ سنوات سابقة مقام بشأنها دعاوى قضائية بنحو ٥،٤٦ مليون جنيه وقدرت الشركة الانخفاض بكامل قيمتها، بخلاف نحو ٢٨ ألف جنيه يمثل قيمة مبيعات آجلة للعاملين بالشركة منذ ٢٠١٨ ولم يتم تحصيلها. يتعين اتخاذ اللازم نحو تحصيل تلك المديونيات والإفادة	حيث أن تلك المبالغ في معظمها أرصدة متوقفة منذ سنوات وقد استنفذت الشركة في معظمها الإجراءات القانونية . لذا فقد تم عرض مذكرة في هذا الشأن على السيد / رئيس مجلس الإدارة للعرض على المجلس والذي أصدر القرار رقم ٢٠١٩/٩/١٨٢٣ بتكليف القطاع القانوني بدراسة مديونيات العملاء المتوقفة منذ سنوات والتى تبلغ قيمتها ٥,٨٩٨ مليون جنيها والمكون عنها مخصص بالكامل على مستوى كل عميل على حده والإجراءات القانونية التى اتخذت منذ بداية الدين حتى تاريخه مع تقديم مذكرة تفصيلية للعرض على المجلس بجلسته القادمة ليتسنى للمجلس اتخاذ القرار المناسب بإعدام تلك المديونيات من عدمه وعلى قطاع الشؤون القانونية اعداد المذكرة المطلوبة في هذا الشأن . وبالجلسة رقم ٢٠١٩/١٠/٣٠٧ اصدر المجلس قراره رقم ٢٠١٩/١٠/١٨٣٧ . بموافقة المجلس بأجماع الحاضرين على ارجاء اتخاذ القرار المناسب في موضوع اعدام مديونيات العملاء المتوقفة منذ سنوات والتى تبلغ قيمتها ٥,٨٩٨ مليون جنيه والمكون عنها مخصص بالكامل وجاري إعداد مذكرة تفصيلية على مستوى كل عميل على حده للعرض على المجلس لمزيد من الدراسة لموقف عميل عميل ليتسنى اتخاذ القرار المناسب باعدام الدين من عدمه ولضمان صحة الإجراءات المتخذة .
بلغ رصيد الحسابات المدينة الأخرى نحو ٣٢،٤٦٥ مليون جنيه، تلاحظ بشأنهم الآتي: نحو ٣،٠٧٤ مليون جنيه تكلفة مشروع إعادة تأهيل فرن الصهر لإنتاج السيليكات بمصنع المستخلصة، ولم يتم استلامه من الشركة المنفذة لوجود عيوب في التنفيذ والموضوع محل نزاع قضائي بالدعوي رقم ٢٠٠٨/٣٨٧١ مدني كلي، وقامت المحكمة بندب لجنة من كلية الهندسة جامعة الإسكندرية للمعاينة ووضع تقريرها. يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو الاستفادة من الأموال العاطلة مع تحديد الاضمحلال في القيمة بسبب التوقف لسنوات وموافاتنا بتطور الموقف القانوني للدعوى القضائية. شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها شركة مساهمة مصرية	وفيما يخص فرن صهر السليكات فإن هذة الوحدة مقام عنها الدعوى القضائية رقم ٢٠٠٣/٣٨٧١ م.ك إسكندرية وقد تم احالتها للخبير وكان اخرها بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٦ والمعاينة على الطبيعة بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤ وقد اجلت لجلسة ٢٠١٩/٣/١٣ للاطلاع على تقرير الخبير والاعلان وبالفعل تم الاطلاع على تقرير الخبير وتقدمت الشركة بطلب اضافي بالزام الشركة المدعى عليها بان تودي مبلغ خمسة ملايين جنيه تعويض مادياً جابراً عن الاضرار المادية والأدبية التي لحقت بالشركة ومافاتها من كسب وما لحق بها من خسارة والفوائد القانونية من تاريخ صدور الحكم نهائياً حتى تمام التنفيذ مع الالزام بالمصروفات والأتعاب . هذا وتم اعلان الشركة المدعى عليها (الغرابلي) بالطلبات الجديدة (الطلب الاضافي العارض) لجلسة ٢٠١٩/٦/١٩ والدعوى محدد لنظرها جلسة ٢٠٢٠/١٢/١٧ لسداد تكملة الأمانة. والتي تم سدادها وانتدبت المحكمة لجنة هندسية من جامعة الإسكندرية وتم عمل المعاينة المبدئية من لجنة خبراء كلية الهندسة ولم يتم مباشرة المأمورية بصفة نهائية ومحدد لنظر تلك الدعوى أمام المحكمة جلسة ٢٠٢٢/٦/٨لحضور اللجنة بأشخاصها لمناقشة التقرير.

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

بلغ رصيد قرض اتحاد العاملين المساهمين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٢،٩١٧ مليون جنيه وتبين من العقد المبرم بين الشركة والاتحاد في ٢٠١٨/٩/١٢ أنه تم الربط بين تحصيل قيمة قسط القرض والكوبونات التي يتحصل عليها الاتحاد من توزيعات أرباح الشركة مما ترتب عليه عدم تحديد مدة الانتهاء من سداد أقساط القرض. يتعين اتخاذ الإجراءات التي تحفظ حق الشركة في استرداد قيمة القرض المشار إليه.	ان اسهم اتحاد العاملين المساهمين موضوع القرض المشار الية وطبقا لما ورد بعقد القرض مرهونة بالكامل طرف الشركة (مرفق ١) .
نحو ٦٨٨ ألف جنيه تمثل رصيد مستحق على شركة الإسكندرية للزيوت والصابون نظير كميات من الخامات المعار لها وترجع إلى عام ٢٠١٩، وقد أسفرت مطابقة الكميات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ عن وجود خلاف بين الشركتين على كمية ٤،٧٨٩ طن تراب تكرير بنحو ٤٩،٦ ألف جنيه، وكذا وجود نحو ٢٨٧ ألف جنيه يمثل قيمة المديونية المستحقة على شركة أبو الهول المصرية نظير كمية ٨٩ طن كبريتات صوديوم و٢٠٠ كجم آنتي فوم معار لها وقد أسفرت مطابقة الكميات عن وجود خلاف بين الشركتين على كمية ١ طن كبريتات صوديوم. يتعين بحث ودراسة الامر واسترداد تلك الكميات للاستفادة منها مع إجراء التحقيق بشأن الفرق المشار إليه.	تم مخاطبة كلا من شركة الاسكندرية للزيوت والصابون وشركة ابو الهول بكتابنا الصادر بتاريخ ١١ /٢٠٢٢/٩ لاسترداد تلك الكميات وجارى التحقيق بشان تلك العجوزات وسنوافى سيادتكم بنتيجة التحقيقات بمجرد الانتهاء
نحو ٣٧١ ألف جنيه تخص شركة مالتي تريد تمثل قيمة ضريبة مبيعات على روائح صابون واعترفت الشركة بتخفيض قيمتها بالكامل. يتعين موافاتنا بما انتهى إليه الخلاف مع شركة مالتي تريد والإفادة.	بدء الخلاف مع شركة مالتى تريد بعد قيام مامورية ضرائب مبيعات محرم بك -ثانى التابعه لها الشركة فى حينه باستبعاد قيمة الضريبة الواردة بجميع فواتير مالتى تريد خلال العام المالى ٩٧/٩٦ من الضريبة القابلة للخصم وذلك بدعوى ان تلك الفواتير غير ضريبية وان شركة مالتى تريد لم يسبق وان قامت بتوريد الضريبة على تلك الروائح من هنا بدء الخلاف والذى امتد لاكثر من ٢٥ عاما ولم تقم الشركة باتخاذ الاجراءات القانونية فى حينه وذلك على اساس قيام مستورد تلك الرائحة والذى باعها لمالتى تريد (شركة نوراكو) بتقديم تعهد لشركتنا بتحمله مبلغ تلك الضريبة على ان تخصم من توريداته لشركتنا ونظرا لوفاه صاحب تلك الشركة بقى الامر على ما هو عليه الان.

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

نحو ٢٤٧ ألف جنيه باسم/ الشركة الفرعونية للنقل والتجارة يمثل قيمه عجز بضائع تم تحميله عليها عن الأعوام من ٢٠١٥/٢٠١٦ حتى ٢٠١٧/٢٠١٨ محل نزاع قضائي، وتبين أن ضمن المديونية قيمة ١٥٧٦ كرتونة زيت تمويني سبق تحريزها عام ٢٠١٦ بموجب القضية رقم ٥٣٥٦ لسنة ٢٠١٦ جنح مينا البصل تم ربطها مديونية على الشركة المذكورة بنحو ١٦٥ ألف جنيه وصدر قرار النيابة العامة بتسليمها إلى شركة الإسكندرية للمجمعات الاستهلاكية التي حررت شيك رقم ٧٢٩٦٧٣ مؤرخ في ٢٠١٧/١٢/٣ بنحو ١٢٥ ألف جنيه بعد خصم ٣١ ألف جنيه مصروفات إدارية وتم اخطار الشركة بذلك بموجب كتابها في ٢٠١٨/١/٣٠ ولم يتم تحصيل الشيك. يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة لدى الغير.	قامت الشركة بتوجيه إنذار على يد محضر قيد بقلم محضري محكمة الاسكندرية الابتدائية برقم ١٥٨١٥ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٥ للشركة العامة لتجارة الجملة جاء به ما يلي : ـ بتاريخ ٢٠١٦/٣/٤ بدائرة قسم شرطة مينا البصل تم ضبط سيارة محملة بكمية ١٥٧٦ كرتونة زيت كهرمانة من الشركة العامة لتجارة الجملة إبان توجهها بحمولتها من الشركة المنذر اليها إلى الشركة العامة لتجارة الجملة وقد تحرر عن ذلك الجنحة رقم ٥٣٥٦ لسنة ٢٠١٦ مينا البصل ضد سائق السيارة. ـ وبتحرى النيابة العامة عن مالك الحرز من مديرية التموين و التجارة الداخلية "غرب اسكندرية" فأفادت بأن الشركة المنذر إليها هى المالكة لتلك الكمية المحرزة . ـ وحيث قامت النيابة العامة بتسليم تلك الكمية المضبوطة لشركة " اسكندرية للمجمعات الاستهلاكية " للتصرف فى الحرز بالصرف مع تكليفها بإرسال شيك بقيمة الحرز المضبوط بنيابة مينا البصل الجزئية وعليه : قامت شركة اسكندرية للمجمعات الاستهلاكية بإصدار الشيك رقم ٧٢٩٦٧٣ المؤرخ ٢٠١٧/١٢/٣ بمبلغ ١٢٤٨١٩,٢ جنيهاً (فقط مائة أربعة و عشرون ألف وثمانمائة تسعة عشر جنيهاً وعشرون قرشاً لا غير) و أودع خزينة محكمة م . البصل الجزئية بالتسوية رقم ٢٨ بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٨ لصالح الشركة المنذر اليها . هذا : وحيث قامت الشركة المنذرة بالتقدم إلى المحامى العام لنيابات غرب الكلية لإستلام الشيك وقوبل الطلب بالرفض لمفادة أن قيمة الشيك ملك الشركة العامة لتجارة الجملة وذلك طبقاً لكتاب مديرية تموين غرب اسكندرية . ـ وبتاريخ ٢٠١٨/١٢/٦ تم مخاطبة الشركة المنذر إليها بإستلام الشيك موضوع الجنحة رقم ٥٣٥٦ لسنة ٢٠١٦ جنح مينا البصل وذلك لتسليمه إلى الشركة المنذرة أو تسلم قيمته وتم تسليم القطاع القانوني للشركة المنذر اليها كافة المستندات الدالة على ذلك وتمت المكاتبات المتبادلة بهذا الشأن لتسليم الشركة المُنذرة قيمة الشيك سالف الذكر مراراً وتكراراً دون جدوى الأمر الذى حدا بها إلى مخاطبة الشركة القابضة للصناعات الغذائية ولجنة تسوية المنازعات . قدم طلب تسوية للجنة منازعات الشركة القابضة للصناعات الغذائية وكان منظور بجلسة ٢٠٢١/٥/٢٣ وتأجلت لحين تحديد جلسة اخرى لنظر المنازعة بين الشركات الشقيقة واخطار شركتنا .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

المخصصات التي كونتها الشركة تعبر عن وجهة نظرها، ونرى أن مخصصات الضرائب والمطالبات والمنازعات القضائية تحتاج إلى تدعيم، خاصة مخصص الضرائب البالغ نحو ٤،١ مليون جنيه فى ظل مطالبة مصلحة الضرائب المصرية بنحو ٤٤،٦٩٥ مليون جنيه المؤرخة ٢٠٢٢/٦/٥ عن نموذج ١٥ للسنوات من ٢٠١٧/٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠/٢٠١٩، و مخصص المطالبات والمنازعات البالغ نحو ٨،٤ مليون جنيه في ظل وجود مطالبات قضائية برسوم نسبي وخدمات بنحو ١٣،٠٢٧ مليون جنيه. نوصي بإعادة النظر في الدراسة القانونية للمخصصات السالف الإشارة إليها والتدعيم في ضوء ذلك والإفادة .	ـ جاري اتخاذ اللازم نحو إعادة النظر فى دراسة مخصص القضايا المعد بواسطة القطاع القانوني بالشركة و كذلك مخصص الضرائب المتنازع عليها المُعد بواسطة القطاع المالى . وسنوافى سيادتكم بما تسفر عنه إعادة تلك الدراسة .
لم يتم موافاتنا بالمطابقة مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية على رصيد الحساب الجاري في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والبالغ نحو ٨١ ألف جنيه (دائن). يتعين موافاتنا بالمطابقة للتحقق من صحة الرصيد.	تم عمل المطابقة المطلوبة (مرفق ٢)
تم تغيير عبوة الزيت بالمنظومة التموينية من عبوات ١ لتر الى ٠,٨ لتر خلال شهر ابريل ٢٠٢٢ وقد ترتب على ذلك : مردودات مبيعات نحو ٢٣٤٧ طن خلال شهرى يوليو واغسطس ٢٠٢٢ وكانت الشركة ادرجت قيمتها ضمن حساب المبيعات بنحو ٦٢,٥ مليون جنية مقابل تكلفة بضاعة مباعة بنحو ٥٨,٥ مليون جنية ونشير فى هذا الصدد انه اذا ما اثبتت الشركة تلك المردودات فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ سينخفض صافى الربح قبل الضريبة بنحو ٤,١ مليون جنية ولم تخفض الشركة مبيعات العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ بداعى اعادة بيع تلك الكمية بنحو ٧١,٧ مليون جنية خلال العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ونشير الى ان الشركة ستتكبد خسائر اخرى بنحو ٤,١ مليون جنية تمثل مواد تعبئة وتغليف وفقد كمية من الزيت وتكاليف النقل .	تم الإفصاح بالايضاحات المتممة للقوائم المالية شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها شركة مساهمة مصرية
تضمن مخزون انتاج تام في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٥٥٧ طن زيت تموينى معبأ ١ لتر تكلفته نحو ٩,٩ مليون جنيه ولم تقم الشركة بتخفيض قيمته بنحو ٧٤٣ الف جنية قيمة مواد التعبئة والتغليف التى سيتم استبدالها تضمن مخزون مواد التعبئة والتغليف فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١,٥ مليون جنية قيمة زجاجات وكرتون ١ لتر لم تقدم الشركة دراسة بكيفية التصرف الاقتصادي فيه مع تحديد الانخفاض فى قيمته . يتعين تدارك ما سبق مع الالتزام بمعياري المحاسبة المصري رقم ٢ المخزون و ٤٨ الإيراد من العقود مع العملاء .	-ان الارتفاع في سعر بيع طن الزيت ٠,٨ لتر الذي سيتم إنتاجه من الكميات المرتجعة من الزيت ١ لتر يستوعب خسارة مواد التعبئة والتغليف المستبدلة ويحقق ربح . جاري استخدام مواد التعبئة والتغليف المشار اليها في تعبئة زيت ١ لتر حر "انتاج شركتنا" . علماً بأن هناك ارتفاع في اسعار الزجاجات والكرتون خلال الربع الاول من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

لم تقدم الشركة دراسة تفيد قيامها بتطبيق معيارى المحاسبة المصرى رقمى ٤٧ الأدوات المالية " و ٤٨ "الايراد من العقود مع العملاء "الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠ او تحديد اثر تطبيق هذه المعايير على القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ . يتعين موافتنا بالدراسة المشار اليها والافادة .	تم الافصاح بالايضاحات المتممة للقوائم المالية ايضاح (٣) اهم السياسات المحاسبية المتبعة ان تلك السياسات الواردة بالإيضاحات يتم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال السنوات المالية المعروضة في القوائم المالية . هذا وقد نص الايضاح (٣-١٤) الايراد على " انه يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن مبيعات البضائع من السلع اذا تم استيفاء الشروط التالية مجتمعة :- - عندما يمكن قياس مبلغ الايراد بدرجة يعتمد عليها . - عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة الي الشركة مرجح الحدوث . - عندما يمكن قياس مدى ما تم تنفيذه من المعاملة في نهاية الفترة المالية بدرجة يعتمد عليها . - عندما يمكن قياس التكاليف التي ترتبت على المعاملة والتكاليف اللازمة لاتمامها بدرجة يعتمد عليها . - امكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها او ستتحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق . هذا وتطبق الشركة نموذج معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) المكون من خمس خطوات لاثبات الايرادات من اجل الاعتراف بإيرادات البضائع والخدمات والتي بموجبها يجب الاعتراف بالدخل عند تحويل تلك البضائع والخدمات وبالتالي يتم الوفاء بإلتزامات الاداء التعاقدية تجاه العملاء . هذا وقد قامت الادارة بتقييم تأثير تطبيق معيار(٤٨) على القوائم المالية للشركة وتحليل التدفقات من الايرادات من خلال نموذج الخمس خطوات ولا يوجد أي تأثير على ايرادات الشركة . شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها شركة مساهمة مصرية

اما فيما يخص معيار ٤٧

تقوم الادارة في تاريخ كل تقرير مالي بمراجعة مؤشرات الانخفاض في قيمة ارصدة العملاء التجاريون من اجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لحساب الانخفاض في القيمة مقابل المبالغ التي قد لا يتم تحصيلها من العملاء .

هذا وقد سبق للإدارة في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري ٢٦ الأدوات المالية :- الاعتراف والقياس وقبل سحب بعض اختصاصات ذلك المعيار بموجب معيار المحاسبة رقم ٤٧ الادوات المالية ان قامت بعمل تقدير لقيمة الاضمحلال (تدني القيمة) لارصدة العملاء والارصدة المدينة الاخرى حسبما ورد بالايضاح رقم ٨ من الايضاحات المتممة للقوائم المالية في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

هذا وبمراجعة مؤشرات الانخفاض في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢ وفي ظل تطبيق معيار رقم ٤٧ تبين عدم وجود فروق ذات دلالة في نسبة عبء الاضمحلال السابق احتسابها .

كذلك الامر فيما يخص صافي الدخل ، الارباح المحتجزة ، الاحتياطيات ، المخصصات .. لا توجد فروق ذات دلالة قبل وبعد تطبيق معيار ٤٧

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

قامت الشركة بتحميل مصروفاتها بحو ١,٠٩٣ مليون جنية تمثل جانب من قيمة المساهمه التكافلية المستحقة وفقا لاحكام القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بالخطأ حيث قامت الشركة بتكوين مخصص بباقي القيمة بنحو ٦,٠١ مليون جنية ليصبح رصيد المخصص نحو ١٩,٢٢٩ مليون جنية وهو ما لا ينطبق عليه شروط تكوين المخصص يتعين اجراء التصويب اللازم تطبيقا لاحكام القانون السالف الاشارة اليه.	تاريخ ٢٠١٩/٨/٦ تفضل السيد / وزير التموين بمخاطبة السيد / وزير المالية للنظر في تحديد قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الشركة القابضة والشركات التابعة لها بعد خصم ما يخص الشركات التابعة والشقيقة منها كمشتريات من الشركة القابضة للصناعات الغذائية والشركات التابعة لها وكذا المشتريات من الموردين المحليين ولهم بطاقات ضريبية منعاً للازدواج الاقتصادي والضريبي للخضوع لهذا العبء أكثر من مرة وذلك لحين موافقة مجلس النواب على تعديل القانون فيما يخص أسس احتساب المساهمة التكافلية واعتبارها من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم . وذلك في ضوء ما أحدثه الكتاب الدوري رقم (٤) لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط تطبيق حكم البند تاسعاً من المادة ٤٠ من القانون رقم(٢) لسنة ٢٠١٨ من تغيير في طريقة حساب الإيرادات الخاضعة للمساهمة التكافلية لبعض الجهات كشركات التأمين والفنادق . وفى ضوء ما سيسفر عنه رد وزارة المالية على كتاب معالي وزير التموين في هذا الشأن سيتم الالتزام به وإجراء التصويب اللازم .
تم تحميل الأجور بنحو ٨،١١٥ مليون جنيه قيمة مكافأة العاملين عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، وقد سبق صرف نحو ٢،٠٧٤ مليون جنيه منها حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ قبل العرض على الجمعية العامة للشركة طبقاً لقرار مجلس الإدارة، وقد اعتادت الشركة على صرف هذه المكافأة وعرضها على الجمعية العامة للموافقة على صرفها. يتعين العرض على الجمعية العامة للشركة واتخاذ ما يلزم.	جارى العرض على الجمعية العامة للشركة
ظهر رصيد حساب الخسائر المرحلة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١٨,٩٦٢ مليون جنية متضمن نحو ١,١٨٣ مليون جنية بالزيادة تمثل قيمة تامقاصة بين مصروفات وايرادات تخص سنوات سابقة وليست متغيرات فى سياسات محاسبية او اخطاء كما انه لم يتم تعديل ارقام المقارنة بشان ما تم تحميلة على الحساب بسبب اخطاء محاسبية . يتعين الالتزام بفقرات معيار المحاسبة المصرى رقم ٥ " السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والاخطاء	استقر الوضع خلال الاعوام السابقة على معالجة البند على هذا النحو من قبيل الثبات في السياسة المحاسبية حيث ان تعديل قيد بعض بنود الايراد او المصروف من قائمة المركز المالي ضمن حساب الارباح والخسائر المرحلة الي قائمة الدخل او العكس لن يؤثر في اجمالي بند حقوق الملكية بقائمة المركز المالي . ولكن لا مانع لدى الشركة اطلاقاً من تغيير تلك السياسة متى اقتضى ذلك معيار محاسبي او كان التعديل يوفر معلومات اكثر دقة ونفعاً في اتخاذ القرار . وعليه سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

فقرة توجيه الانتباه مع عدم قيام الشركة بالرفع المساحي للأراضي على مستوى مصانع الشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠. يتعين إجراء الرفع المساحي اللازم ومطابقته على العقود والسجلات والإفادة	نرفق طيه خطاب القطاع القانوني بالشركة في هذا الشأن (مرفق ٣)
آلت إلى الشركة حقوق الإيجار والانتفاع للأرض المملوكة لورثة/ يني بندليدس ناحية الورديان بالعقد المؤرخ أول يناير ١٩٦٠، وقد قامت الشركة بتسليم أرض المصنع للمدعو/ حمدي عبد الرازق بعد أن تخلصت الشركة من خطوط الإنتاج مما سهل على المذكور الحصول على حكم في الدعوى رقم ٤٩١ لسنه ٢٠١٤ وكان قرار إخلاء المصنع هو السبب الأساسي في فقدان الشركة للأرض، ولم يتبقى في حيازة الشركة سوى مخزن ومعرض بيع منتجات وقد أقام المذكور الدعوي رقم ٢٠٢٠/١٨٧٤ ضد الشركة بإنهاء عقد الايجار بمفاد الاخلاء والتسليم بداعي تملكه الأرض بالشراء من ورثة يني بندليدس، والتي صدر فيها الحكم لصالح المدعي وتم تأييد الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٩٥ لسنة ٧٧ق، ولم تقم الشركة بإجراء الطعن حتى تاريخه، الأمر الذي قد يشوبه العبث بملكيات أجانب بناء على قيام المنطقة الشمالية العسكرية بوقف تراخيص البناء لوجود شك في صحة الإجراءات وفي صحة التصرف من الملاك السابقين، وقد عرض المدعي مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه على الشركة، ونشير إلى صدور قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠٢٠/١١/١٩٥١ بتحويل الأمر الي قطاعات توسيع الملكية والقطاعات القانونية بالشركة القابضة للصناعات الغذائية حيث تم تقديم بلاغ إلى مباحث الأموال العامة بالإسكندرية بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٨. يتعين موافاتنا بما آلت إليه تلك الإجراءات والتطور في الموقف القانوني.	مخزن ومعرض البيع بالورديان البالغ مساحته ٣٠٤ م٢ موضوع عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/١/١ و المقام بشأنه الدعوى رقم ١٧٨٤ لسنة ٢٠٢٠ مساكن كلي شرق الإسكندرية بطلب الحكم بانتهاء عقد الإيجار و الإخلاء و التسليم استنادا لحكم المحكمة الدستورية العليا . بجلسة ٢٠١٨/٥/٥ صدر حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١١ لسنة ٢٣ قضائية دستورية عليا والمنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٨/٥/٣١ والذى نص على الآتى : أولا : بعدم دستورية صدر الفقرة الأولى من المادة (١٨) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بيم المؤجر والمستأجر، فيما تضمنه من إطلاق عبارة "لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد " لتشمل عقود إيجار الأماكن المؤجرة للأشخاص الأعتبارية لأستعمالها في غير غرض السكنى . وحيث بدأت المحاكم في تطبيق وتنفيذ مناط حكم المحكمة الدستورية العليا – بصدور أحكام متعددة ومتتالية ضد أشخاص اعتبارية عامة وخاصة بانتهاء عقود الايجار الخاصة بها و الإخلاء و التسليم لعدم إصدار قانون خاص بتلك المسألة من مجلس الشعب . – وبتاريخ ٢٠٢٠/١١/٧ تلقت الشركة إنذار من السيد / حمدى عبد الرازق عبد الواحد باعتبار العلاقة الإيجازية منتهية وسرعة إخلاء وتسليم العين محل عقد الايجار المذكور نفاذا لحكم المحكمة العليا السابق ذكره . – وبتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٣ تلقت الشركة عرضاً من المذكور بالإخلاء و التسليم مقابل إعطاء وتسليم الشركة محل بمساحة لا تقل عن ٤٥ متراً مربعاً مع تجهيزه من أرضيات و حوائط ودهانات وفقاً للاتفاق وعرض على رئاسة الشركة سداد مبلغ ٤٠٠ألف جنيهاً (فقط أربعمائة الف جنيها) مقابل التنازل والتسليم .. و إلا كان له الحق في اتخاذ الإجراء القانونى في حالة عدم الموافقة . – وتم عرض الأمر بمذكرة واضحة بالمركز القانونى للشركة على السيد رئيس مجل الإدارة و العضو المنتدب — تم موافاة السادة أعضاء المجلس بها . للقرار و بالرأى و الأمر بما يتبع تم الاشارة فيها إلى بعض الأحكام الصادرة ضد أشخاص أعتبارية عامة وخاصة بانتهاء العقد والإخلاء والتسليم عملاً بحكم

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

المحكمة الدستورية العليا .

– وتم عرض الأمر على مجلس إدارة الشركة الذى أصدر القرار رقم ٢٠٢٠/١١/١٩٥١ بالموافقة على تحويل الموضوع الى السيد / رئيس قطاعات توسيع الملكية و القطاعات القانونية– بالشركة القابضة للصناعات الغذائية (وهو ما تم بالفعل)

– وبتاريخ ٢٠١٩/١٢/٨ صدر قرار مجلس الإدارة رقم ١٨٥٥ /٢٠١٩/١٢ و الذى أنتهى إلى (موافقة المجلس بالإجماع على إعادة التفاوض مع الأستاذ / محمد محمد ابو زيد – بشأن مخزن الورديان .. بحيث يتم الاتفاق على احضار مكان بديل بالمساحة المتفق عليها بنظام التمليك .. وعقب استلام المكان الجديد يتم تسليم المكان القديم) .

– وتم عمل معاينة لعرض من المذكور لمحل تجاري بالورديان من قبل قطاع البيع و القطاع القانونى كانت غير ملائمة من جهة الموقع و المساحة و الشروط و التشطيب .. ومخالفة للعرض المبُدى منه .

وفى غضون شهر ٢٠٢٠/١٠صدرت تعليمات مجلس الإدارة بالتقدم ببلاغ لإدارة الأموال العامة بشأن ملكية المذكور وأيلولتها له من أجانب وما ثار بشأنها من شكوك في صحتها ونسبتها للملاك.

– و تم تحويل الملف للمختص بادارة الأموال العامة وتلقي سيادته المستندات و الشكوى و البلاغ على سبيل الأستدلال لعدم وجود دليل على التزوير على أن التحريات و التقصى بشأن الملكية والتحري عن العقود المسجلة بالشهر العقاري لنقل الملكية محررة وتم توثيقها خارج البلاد وأصبح في حوزة إدارة الأموال العامة تحت الفحص والتحري .

– وبجلسة ٢٠٢٠/١١/٢٩ صدر قرار مجلس الإدارة ٢٠٢٠/١١/١٩٥١ بالموافقة على تحويل الموضوع وعرضه على قطاعات توسيع الملكية و القطاعات القانونية بالشركة القابضة للصناعات الغذائية لإبداء الرأى القانونى – مع إرفاق صورة البلاغ الذى تم تقديمه لمباحث الأموال العامة بشأن ملكية الأجانب و العبث بها .

وبتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٤ تلقت الشركة إعلانا بصحيفة الدعوى رقم ١٧٨٤ لسنة ٢٠٢٠ من السيد / حمدى عبد الرازق عبد الواحد – بطلب الإخلاء و التسليم للمحل التجاى موضوع المذكرة – لانتهاءه تأسيساً على حكم المحكمة الدستورية العليا السابق الاشارة اليه .

– والتى تداولت بالجلسات .. الى أن قضى فيها بجلسة ٢٠٢١/٢/٢٨ من الدائرة ٦ مساكن كلى (بانتهاء عقد الإيجار سند الدعوى المؤرخ ١٩٦٠/١/١ و إخلاء الشركة المدعى عليها من عين التداعي و تسليمها خالية مما يشغلها و ألزمت الشركة المدعى عليها المصاريف .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

	وتم إعداد صحيفة الأستئناف طعناً على الحكم المذكور ـ وقدمت وقيدت برقم ٢٧٩٥ لسنة٧٧ ق و المحدد لنظرها جلسة ٢٠٢١/٩/١٥ أمام الدائرة ٣٦ إيجارات وتم تأجيلها لجلسة ٢٠٢١/١١/٦ لاستكمال المستندات وبجلسة ٢٠٢١/١٢/١٥ صدر حكم محكمة استئناف الاسكندرية فى الأستئناف المشار اليه وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية العليا. – وكذلك تم مقابلة السيد العميد / رئيس مباحث الأموال العامة وتقديم شكوى بتاريخ ٢٠٢١/٩/٤ . وطلب سيادته مستندات أخري . وتم التقدم ببلاغ لمباحث الأموال العامة وتم تقديم كافة المستندات للادارة . وخلال المواعيد القانونية تم الطعن على تلك الاحكام امام محكمة النقض بالطعن رقم ٢١٧٩ لسنة٩٢ق نقض مدني متضمناً شق مستعجل لوقف التنفيذ وتم المتابعة والاعلان بشأن الشق المستعجل بطلب وقف التنفيذ واستخراج صور رسمية من كامل ملف اول درجة والاستئناف وتقديمها امام محكمة النقض . وتم تحديد جلسة ٢٠٢٢/٨/١٤امام الدائرة الاحد مدني ايجارات –لنظر الشق المستعجل بطلب وقف التنفيذ. وحيث شرع الخصم في التنفيذ وتم اعلان الشركة بالصيغة التنفيذية للحكم فتم الاستشكال في تنفيذ الحكم المذكور امام محكمة تنفيذ غرب الاسكندرية وقيد برقم ١٢٧لسنة٢٠٢٢ تنفيذ غرب بطلب :- اولاً- واصلياً: وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه كأثر للتعديل التشريعي بصدور القانون رقم ١٠لسنة ٢٠٢٢ نفاذا لحكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في الطعن رقم ١١ لسنة٢٣ق بجلسة ٢٠١٨/٥/٥ سند الحكم المستشكل في تنفيذه ثانياً – واحتياطياً: وقف التنفيذ لحين الفصل في الطعن بالنقض رقم ٢١٧٩لسنة ٩٢ ايجارات المتضمن شقاً مستعجلاً بطلب وقف التنفيذ والمعروض حالياً على السيد المستشار رئيس محكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الشق المستعجل .وبجلسة ٢٠٢٢/٤/٢٤ قضى برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ . وبتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٢ وبالقوة الجبرية تم تنفيذ الحكم المذكور بالاخلاء وانتهاء عقد الايجار نفاذا للحكم المذكور – نفاذا لحكم المحكمة الدستورية العليا . وقد تم اخطار رئاسة الشركة في تاريخه ، وحيث كان محدد لنظر الشق المستعجل للطعن بالنقض المقيد برقم ٢١٧٩لسنة ٩٢ق جلسة ٢٠٢٢/٨/١٤ وتم الحضور امام المحكمة وابداء دفاع الشركة وتقديم القانون ١٠لسنة ٢٠٢٢بتعديل قانون الايجارات نفاذاً لحكم المحكمة الدستورية الا انه قضي من محكمة النقض (كما قضي في ذات الجلسة في اكثر من عشرون طعناً بذات الشأن من شركات واشخاص اعتبارية ومصالح وهيئات) برفض الشق المستعجل ورفض طلب وقف التنفيذ وإحالة الدعوى لنظرها في غرفة مشورة .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

لم تنته الشركة من نقل ملكية وتسجيل أرض بمصنع محرم بك مساحتها ١٤٠٠ متر مربع آلت إلى الشركة بموجب محضر اتفاق مع شركة الغازات الصناعية في ١٩٨٨/٦/٩، وكذا أرض بمساحة نحو ١٧ ألف متر مربع آلت إلى الشركة بموجب قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت. يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إثبات الملكية واستكمال إجراءات التسجيل والإفادة.	بالنسبة لباقي مساحة أرض مصنع محرم بك وقدرها ١٨ ألف م ٢ فهي عبارة عن الأتى :- ١٤٠٠م٢ تقريبا بموجب عقد اتفاق بين شركة الغازات وشركة الزيوت المستخلصة بقرار من السيد /وزير الصناعة مؤرخ ١٩٨٨/٦/٩وسيتم تقديم طلب لمصلحة الشهر العقاري والمساحة لاشهار قرار التأميم بعد الحصول علي قرار التقييم للشركة الحديثة للاغذية وجاري استخراج كشف تحديد للمصنع بالكامل وذلك لفصل القطع الثلاث المؤجرة من المحافظة عن الجزء الخاص بالتأميم . وقد قامت الشركة بتقديم خطاب للسيد المهندس / مدير مديرية المساحة بالإسكندرية الصادر تحت رقم ١٠٥٨ بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٤ تطالب فيه بتحويل الطلب المحدد برقم ٢٠٦/٢٠٥ محرم بك إلى لجنة المراجعة الخاصة بتوقيع وتطبيق العقود المسجلة أرقام ٤٠٨٧ ، ٤٠٨٤ لسنة ١٩٧٠ وكذلك محضر التسليم المؤرخ في ١٩٦٩/٦/١١ وقرار التأميم بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ .
مازالت الشركة لم تتخذ أي إجراء بشأن قطعة أرض بمساحة إجمالية نحو ٥٠٦ م٢ مكونة من معرض وبدروم ومخزن بمدينة السادات والتي آلت ملكيتها للشركة نظير المديونية المستحقة على العميل/ عبد الحميد الفلاح بموجب حكم محكمة جنايات شبين الكوم جلسة ٢٠١٨/١/١١ والتوكيل المحرر من العميل، ونشير إلى قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠٢١/٨/٢٠٠٦ بتكليف قطاع الشئون القانونية باتخاذ ما يلزم مع جهاز مدينة السادات للترخيص بالاستغلال التجاري. يتعين موافاتنا بخطة الإدارة للاستفادة من هذا العقار بما يعود بالنفع على الشركة.	تم رفع تقرير فى هذا الشأن للسيد العضو المنتدب عن طريق القطاع القانونى بعد قيامه بزيارة ومعاينة العقار بمدينة السادات و الذى خلص فيه إلى الآتى : ١- مقابلة المختصين بجهاز مدينة السادات للنظر فى إمكانية الترخيص للاستغلال التجاري " مخازن ومعرض بيع " حيث سبق أن حقق ذات المكان طفرة فى المبيعات على مستوى محافظة المنوفية إبان تشغيله . ٢-وفى حالة عدم التمكن من تغيير النشاط لتجارى سيتم عرض تلك الوحدات للتاجير للغير بعقود محددة المدة " بحالتها التى هى عليها " حيث متوقع أن تدر عائد شهري مقبول عوضاً عن تركها بلا استخدام . وقد تم العرض على مجلس ادارة الشركة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣١ والذى أصدر قراره رقم ٢٠٠٦ والذى جاء به : موافقة المجلس بإجماع الحاضرين على تكليف قطاع الشئون القانونية بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بجهاز مدينة السادات للحصول على الترخيص اللازم للإستغلال التجاري " مخازن ومعرض بيع " فيما يخص ممتلكات الشركة بمدينة السادات . وتم التواصل مع جهاز المدينة وتبين وجود اشتراطات تمنع الاستغلال التجاري للمناطق السكنية وجاري المتابعة مع جهاز المدينة وفي حالة عدم التمكن من التراخيص سيعرض على مجلس الادارة حيث يوجد اكثر من فرصة للتأجير كمخازن .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

عدم انتهاء الشركة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة التعديات على قطعة أرض بمدينة قويسنا بأرض الباجور بمساحة ١٦٦٠ م٢، والتي آلت ملكيتها إلى الشركة مقابل مديونية العميل/ عبد الحميد حسن الفلاح إلا أنه تم التعدي عليها من قبل ورثته وقيامهم ببناء سور ومنع الشركة من استغلالها. يتعين سرعة إزالة التعديات واستغلال الأرض بما يعود بالنفع على الشركة.	تمتلك الشركة قطعة أرض بمساحة ١٦٦٠ م٢ بالشراء من العميل / عبد الحميد حسن الفلاح بموجب توكيل محرر لصالح الشركة بالبيع لنفسها وللغير رقم ٥٩٣٠ ب لسنة ٢٠٠٠ توثيق الاسكندرية بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٧ مقابل المديونية المستحقة عليه للشركة وتم رفع الحظر من التصرف بموجب حكم محكمة جنايات شبين الكوم بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٤ و عليه توجهت الشركة لإستلام قطعة الارض إلا انها فوجئت بالتعدى على الارض من أبناء البائع و بناء أسوار عليها و منع الشركة من إستغلالها مما دعا الشركة الى تحرير المحضر رقم ٣٩ح و المقيد برقم ٨٢٥٣ لسنة ٢٠١٨ إدارى مركز شرطة قويسنا و الذى حفظ بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٦ وقد تظلمت الشركة من قرار الحفظ أمام السيد المستشار محامى عام نيابات شبين الكوم بموجب التظلم رقم ٣٦١١ بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٥ وبعد مرور أكثر من عام أعيد حفظ المحضر مرة أخرى بنيابة قويسنا الجزئية بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٧ بدون إجراء أية تحريات أو أسباب واضحة . وتم تحرير محضر اخر برقم ٣١٠٧ لسنة ٢٠٢٢ اداري قويسنا لاثبات الحالة وتم اقامة الدعوى رقم ٣١٥٤ لسنة ٢٠٢٢ م.ك شبين الكوم طرد للغصب ومتداولة بجلسة ٢٠٢٢/١٠/١٥
<u>عدم سلامة التصرفات والقصور فى اداء بعض انشطة الشركة ويتمثل اهمها فيما يلى</u> توقف خط إنتاج الشورتنج والمارجرين بمصنع محرم بك، منذ عام ٢٠١٧ وتفكيك أجزاء من خط الإنتاج قدرت تكلفة استيرادها بمعرفة المكتب الاستشاري بنحو ١،٤٥ مليون يورو دون وجود موافقات مسبقة بداعي تركيبها في خطوط أخرى، وانتهى التحقيق في الأمر بمعرفة الشئون القانونية بطلب إحالته إلى النيابة العامة لإجراء تحقيق قضائي جنائي إلا أن الشركة لم تقم بتنفيذ نتيجة التحقيقات رغم كتابتنا المتكررة في هذا الشأن، حيث أفاد رد الشركة برقم٤٤٦ بتاريخ٢٠٢٢/٦/١٤ بأن سبب عدم الإحالة للنيابة العامة هو أن الشركة عثرت على إحدى القطع المفقودة من خط الإنتاج هي rest tube وهي إحدى القطع الرئيسية لذا تم إرجاء التحويل واشار العضو المنتدب بانه سيتم تشكيل لجنة لاعادة مسح القطاع واستبيان جميع القطع المنقولة من اماكنها الاصلية وهو الامر الذى لم يتم حتى تاريخه وبالفحص تبين ان دراسة المكتب الاستشارى اشارت الى ان هذه القطعة موجودة وصالحة للاستخدام وبذلك فهى ليست ضمن الاجزاء المفقودة . يتعين موافاتنا بأسباب تأخر الشركة في تشكيل اللجنة السابق الاشارة اليها وتنفيذ ما انتهت إليه تحقيقات قطاع الشئون القانونية بالشركة .	لازالت الملاحظة قائمة بالكامل – تحت فحص هيئة الرقابة الادارية – ولم يتم الفصل فيها او التصرف– ولم يصدر بشانها اى توصيات حتى تاريخه. وقد تم تحرير المحضر رقم ٨٩٨ لسنة ٢٠٢٢ اداري محرم بك من السيد اللواء/ يوسف احمد حسن والسيد المحاسب / ايمن دعبس ببلاغ بنيابة استئناف اسكندرية متضمن هذا الموضوع ووقائع اخرى ولا زال متداول امام النيابة العامة بمحرم بك . شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

تضمن حساب التكوين الاستثماري نحو ٧،٢٢٤ مليون جنيه تكلفة إعادة تأهيل المذيب رقم ٣ بمصنع دمنهور على الرغم من الإنتهاء من تنفيذ الأعمال دون تحرير محضر استلام ابتدائي، وتم تشغيله خلال الفترة من ٢٠٢١/٤/٢٤ حتى ٢٠٢١/٦/٨ لكمية ٢٢٩٥ طن بذرة قطن، وفي يونيه ٢٠٢٢ لكمية ٦٧٢ طن.فقط ووجود اعطال بوحدة المذيب ترتب عليها تجميد اموال الشركة في رصيد بذرة القطن بتكلفة نحو ٤،٧٧١ مليون جنية وكذا زيت بذرة خام بتكلفة نحو ٢،٣٠٥ مليون جنية بمتابعه التشغيل ود معدلات الفقد سيئة للغاية حيث بلغ معدل استهلاك الهكسان ٣٤،٦٨ كجم /طن (بدلا م ٧ % وفقا لدراسة الجدوى كما بلغ معدل انتاج الزيت الخام من البذرة ١٤،٥ % فقط فى حين ان المعدل النمطى يبلغ ١٧ % ويرتب بالامر ان المناقصة الاستيرادية رقم ٢٠١٩/١ جلسة ٢٠١٩/٩/٥ تم رفض عطاء شركة اسكندرية للتجارة الدولية المقبول فنيا ويقل عن العطاء الذى تم الترسية عليه بنحو ٢ مليون جنية لاسباب غير صحيحة وافادت الشركة بكتابها رقم ٢٦ فى ٢٠٢٢/١/١١ بما يفيد ان ارجاء تنفيذ احالة الامر الى النيابة العامة وفقا لقرار مجلس الادارة بجلسته الطارئة يوم ٢٠٢١/٧/١٠سببه ان الامر معروض على هيئة الرقابة الادارية ولم تبت فى الامر يتعين موافقتنا باسباب عدم استلام الاعمال و تجميد اموال الشركة وعدم ورود تقرير اللجنة المشار اليها وموافاتنا بما اتخذ نحو تنفيذ قرار مجلس الادارة بالاحالة الى النيابة العامة.	لازالت الملاحظة قائمة بالكامل – تحت فحص هيئة الرقابة الادارية – ولم يتم الفصل فيها او التصرف– ولم يصدر بشانها اى توصيات حتى تاريخه . وقد تم تحرير المحضر رقم ٨٩٨ لسنة ٢٠٢٢ اداري محرم بك من السيد اللواء/ يوسف احمد حسن والسيد المحاسب / ايمن دعبس ببلاغ بنيابة استئناف اسكندرية متضمن هذا الموضوع ووقائع اخرى ولا زال متداول امام النيابة العامة بمحرم بك .
رفض مجلس إدارة الشركة عرض شركة جيا بتوريد قطع غيار مجانية لتأهيل وحدة التكرير المستمر بدمنهور في حالة توريد خط تكرير مستمر بمصنع محرم بك بداعي عدم توافر النقدية لشراء خط تكرير مستمر بمحرم بك وأسندت للشركة ذاتها توريد قطع الغيار بنحو ١٤٢،٤ ألف يورو وصدر قرار الموافقة لى الاستيراد في ٢٠١٩/٨/٢٩ في حين أن جلسة مناقصة استيراد خط التكرير المستمر بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٣ مما أضاع على الشركة ما تكبدته من تكلفة استيراد قطع الغيار مع وجود دراسة جدوى غير صحيحة وخلل في الإجراءات والتأخير في تنفيذ الأعمال المدنية وتعطل تنفيذ المشروع. وأفادت الشركة بكتابها رقم ٢٦ بتاريخ ٢٠٢٢/١/١١ بما يفيد عرض الأمر على مجلس إدارة الشركة وبالرجوع إلى مذكرة نتيجة التحقيق وجد أنها انتهت إلى أن الشركة تحملت نحو ١٣٣ ألف يورو بالزيادة، ثم أفادت الشئون القانونية بأن مسئولية الإسناد والشراء والترسية هي قرار منفرد لمجلس إدارة الشركة، ولم يتم عرض الأمر على مجلس الإدارة الحالي لإعمال شئونه. لذا يتعين موافاتنا بأسباب عدم العرض على مجلس إدارة الشركة لاتخاذ القرار المناسب وتحديد المسئولية بشأن ما تحملته الشركة دون وجه حق.	تم العرض على مجلس ادارة الشركة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣١ والذى اصدر قراره بارجاء النظر فى المذكرة المعروضة من السيد /العضو المنتدب كون الامر معروض على النيابة العامة ضمن البلاغ المقدم من السيد اللواء/ يوسف احمد حسن عضو مجلس الادارة (مرفق ٤) وقد تم تحرير المحضر رقم ٨٩٨ لسنة ٢٠٢٢ اداري محرم بك من السيد اللواء/ يوسف احمد حسن والسيد المحاسب / ايمن دعبس ببلاغ بنيابة استئناف اسكندرية متضمن هذا الموضوع ووقائع اخرى ولا زال متداول امام النيابة العامة بمحرم بك . شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

عدم قيام الشركة بوضع خطة لشراء احتياجاتها من بذرة القطن اللازمة لتجربة المذيب بمصنع دمنهور حيث تم تجزئة شراء ٢٠ ألف أردب ممولة من زيادة رأس المال خلال شهر ديسمبر ٢٠١٩ لكمية ١٠ آلاف أردب بسعر ٥٥٠ جنيه للأردب، و١٠ آلاف أردب أخرى بسعر ٦٥٠ جنيه للأردب مما حمل الشركة فروق أسعار بمبلغ مليون جنيه دون مبرر. وأفادت الشركة بكتابها رقم ٢٦ بتاريخ ٢٠٢٢/١/١١ بما يفيد أن الأمر معروض على هيئة الرقابة الإدارية على الرغم من مذكرة التحقيق بمعرفة القطاع القانوني قد انتهت إلى إحالة الأوراق إلى النيابة العامة ضد السيد/ أحمد حسن محمد نظير ما نسب إليه بالتحقيقات عملاً بنص المادة ٣٤ من لائحة الجزاءات ولمخالفته نصوص المواد ١١٦ مكرر (أ) و١١٦ مكرر (ب) من قانون العقوبات طبقاً للثابت بالأوراق والتحقيقات، غير أن الشركة لم تقم بتنفيذ الرأي القانوني. يتعين موافاتنا بأسباب عدم تنفيذ النتيجة القانونية لتحقيقات القطاع القانوني دون وجود مبرر لذلك.	لازالت الملاحظة قائمة بالكامل تحت فحص هيئة الرقابة الادارية ولم يتم الفصل فيها او التصرف ولم يصدر بشأنها اى توصيات حتى تاريخه وقد تم تحرير المحضر رقم ٨٩٨ لسنة ٢٠٢٢ اداري محرم بك من السيد اللواء/ يوسف احمد حسن والسيد المحاسب / ايمن دعبس ببلاغ بنيابة استئناف اسكندرية متضمن هذا الموضوع ووقائع اخرى ولا زال متداول امام النيابة العامة بمحرم بك .
بخصوص أمري الاسناد رقمي ٢٩، ٣٠ في ٢٠١٩/١/١٠ للشركة الهندسية لصناعة السيارات بمبلغي ٦٣٨٤٠، ٦٠٧٠٥ جنيه لعمل عمرة محرك للسيارتين ٧٩٥٨، ٢١٨٦ وتم استلامها ابتدائياً دون ملاحظات بتاريخي ٢٠١٩/٧/١٠ و٢٠١٩/١٢/١١ على الرغم من وجود عيوب بالسيارتين وأنه سيتم الاستلام على مسئولية الشركة المنفذة بعد أن أقرت بأن تلك العيوب ستتلاشى بالاستخدام، ومازالت السيارتين معطلتين ومتوقفتين حتى تاريخه. وأفادت الشركة بكتابها رقم ٢٦ بتاريخ ٢٠٢٢/١/١١ بما يفيد إحالة المختصين إلى النيابة العامة طبقاً للتوصيات، وبالرجوع إلى مذكرة نتيجة التحقيق وجد أنها انتهت إلى قيد الواقعتين كمخالفة مالية وإدارية طبقاً لنص المواد ٢٦ و٢٩ و٣٦ من لائحة الشركة المعتمدة ضد رئيس قطاع الشئون الهندسية الأسبق وآخرين، وإحالة المذكورين إلى النيابة العامة طبقاً لنص المادة ١١٦ مكرر والمادة ١١٦أ مكرر و١١٦ب مكرر من قانون العقوبات المصري. لذا يتعين موافاتنا بأسباب عدم اتخاذ إجراءات الإحالة إلى النيابة العامة حتى تاريخه لإعمال شئونها وتحديد المتسبب في تعطيل التنفيذ. ونشير إلى أن جميع الملاحظات الخاصة بعدم سلامة التصرفات قد تضمنها البلاغ المقدم من السادة/ يوسف أحمد حسن وأيمن السيد دعبس عضوي مجلس الإدارة لسيادة المستشار المحامي العام الأول لنيابات استئناف إسكندرية برقم ٨٩٨ لسنة ٢٠٢٢، وما زال البلاغ محل تحقيقات النيابة العامة.	- تم الانتهاء من تجديد ترخيص السيارة النصر رقم ٧٩٥٨ صندوق ٨ طن وجاري تشغيلها . ومرفق صورة من الرخصة (مرفق ٥) - وفيما يخص السيارة تريلا نصر رقم ٢١٨٦ فأنه قد تم الانتهاء من جميع اعمال السيارة وجاري الانتهاء من إجراءات ترخيصها وسنوافي سيادتكم بمجرد الانتهاء . شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

بمراجعة تقارير الإنتاج ومعدلات الاستخدام، تلاحظ ما يلي:- عدم وجود معدلات فقد معيارية لمصانع الشركة، ويرتبط بالأمر ارتفاع نسب فقد الزيت الخام بمصنع دمنهور والبالغة ٤% مقارنة بمصنع محرم بك البالغة ٢،٩% ومصنع راغب البالغة ٣،٢%. عدم تأمين محطة الصرف الصناعي لضمان عدم خروج الزيوت والموسيلاج خارج الشركة عن طريق الصرف الصحي حيث يتم التحكم في عملية نزع الزيوت بالعنصر البشري. وجود انحرافات غير ملائمة في معدل استخدام الخامات الرئيسية والمساعدة والعبوات بلغت خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١،١٨٩ مليون جنيه. يتعين دراسة أسباب الانحرافات غير الملائمة والعمل على الحد منها بما يجلب النفع للشركة مع ضرورة وضع معدلات استخدام معيارية للخامات وفقاً لظروف التشغيل الحالية.	ان الاختلاف في معدلات فقد الزيت بين مصانع الشركة المختلفة يرجع الي اختلاف خطوط الانتاج بين تلك المصانع . قد تم اعادة تاهيل وحدات معالجة مياه الصرف الصناعي بمصنع محرم بك بمجهود ذاتى ونجحنا فى تشغيل وحدتين من اصل ٦ وحدت وتم السيطرة على تدفق مياه الصرف الصناعى بعمل اكثر من حاجز وبوابات مع عمل تحاليل مستمرة لمياه الصرف الخارجة من المصنع بصفة دورية وكانت النتائج مبشرة جدا مرفق محضر تشغيل وحدة الداف وكذلك التحاليل التى تمت على مياه الصرف بصورة عشوائية بمعامل الجودة بالشركة والتى تفيد نجاح الاجراءات التى تم اتخاذها من قبل ادارة شئون البيئة .
لم تقم الشركة بحصر التكاليف البيئية عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ مع ضرورة تبويبها كتكاليف ثابتة ومتغيرة وكذا تكاليف مباشرة وغير مباشرة. يتعين اتخاذ اللازم وموافاتنا بالقوائم المشار إليها.	جاري اتخاذ اللازم في هذا الشأن وسيتم موافاة سيادتكم بمجرد الانتهاء
قامت الشركة بصرف كافة مستحقات السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من ممثلي الشركة القابضة للصناعات الغذائية بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ وكذا قرار مجلس إدارة الشركة القابضة بتوريد المبالغ المقررة للسادة ممثلي الشركة القابضة في عضوية مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها الشركة القابضة، وذلك بموجب المذكرة المعروضة لمجلس الإدارة برقم ٦/٢٠١٩/٨/١٥. يتعين الالتزام بأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ وقرار وزير قطاع الأعمال العام رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٨ وقرار مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية والإفادة.	تم اتخاذ اللازم نحو مخاطبة الشركة القابضة للصناعات الغذائية بما تقاضاه السادة رئيس و اعضاء مجلس الادارة (غير التنفيذيين) من ممثليها فى مجلس ادارة شركة الزيوت المستخلصة و منتجاتها خلال العام المالى شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

لم يتم تحصيل قيمة التعويضات المستحقة من شركه التأمين عن حادث حريق قسم الهدرجة بمصنع محرم بك بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١ بنحو ٤،٠١٥ مليون جنيه على الرغم من ورود تقرير الفحص الفني من الإدارة العامة لتحقيق الأدلة الجنائية، وكذا حريق قسم إنتاج الزيت بمصنع محرم بك بتاريخ ٢٠١٩/٨/١٦ بنحو ١،٥٤٤ مليون جنيه على الرغم من وجود محضر معاينة النيابة العامة للواقعة. يتعين سرعه الانتهاء من إجراءات تحصيل قيمه التعويضات مع مراعاة ما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ "المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة".	ـــ جارى اتخاذ اللازم نحو انهاء كافة الاجراءات للحصول على باقى التعويضات المستحقة لشركتنا عن حريقي مصنع محرم بك. حيث أن كلا محضرين الحادثتين مازالا قيد التحقيقات بنيابة محرم بك الجزئية ولم يتم التصرف فيهما حتى الآن
نظام الرقابة الداخلية بالشركة يحتاج مزيد من التدعيم والتطوير بما يمكن من إحكام الرقابة على أنشطة الشركة. يتعين اتخاذ اللازم والإفادة.	جارى اتخاذ اللازم نحو عمل المزيد من تدعيم نظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة حاليا . كذلك تم اخذ كافة التوصيات الواردة بتقريري الفحص المستندى عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ وتقرير الاشراف على بعض اعمال لجان الجرد السنوى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بعين الاعتبار والعمل مستقبلا على تلافيها لاحكام الرقابة ومعالجة مواطن الضعف والقصور فى اى من نواحى العمل بشركتنا

رئيس قطاع الشئون الماليـــة

محاسب /مصطفى عبد العزيز محمد

العضو المنتدب (الرئيس التنفيذى)

كيميائي / محمد رفعت حجاب

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

الملحـــــوظـــــــــــــة	الـــــــــــــرد
وفقا لما هو موضح تفصيلا في الإيضاح رقم(٢٧) من الإيضاحات المتممه للقوائم المالية، فقد صدرت قرارات من وزير الاستثمار والتعاون الدولي ومن الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن تطبيق معايير المحاسبة المصري الجديدة ارقام (٤٧، ٤٨) والخاصة بالادوات المالية والايراد من العقود مع العملاء علي الترتيب وذلك اعتبارا من أول يناير ٢٠٢١ ، ولم تقدم لنا الشركة دراسة تفيد قيامها بتطبيق او تحديد اثر تطبيق هذا المعيار علي القوائم المالية عن السنة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢ وعليه لم نتمكن من تحديد الأثار المترتبة التي قد تنتج عن تطبيق هذه المعايير خلال العام	تم الافصاح بالايضاحات المتممة للقوائم المالية ايضاح (٣) اهم السياسات المحاسبية المتبعة ان تلك السياسات الواردة بالإيضاحات يتم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال السنوات المالية المعروضة في القوائم المالية . هذا وقد نص الايضاح (٣-١٤) الايراد على " انه يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن مبيعات البضائع من السلع اذا تم استيفاء الشروط التالية مجتمعة :- - عندما يمكن قياس مبلغ الايراد بدرجة يعتمد عليها . - عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة الي الشركة مرجح الحدوث . - عندما يمكن قياس مدى ما تم تنفيذه من المعاملة في نهاية الفترة المالية بدرجة يعتمد عليها . - عندما يمكن قياس التكاليف التي ترتبت على المعاملة والتكاليف اللازمة لاتمامها بدرجة يعتمد عليها . - امكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها او ستتحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق . هذا وتطبق الشركة نموذج معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) المكون من خمس خطوات لاثبات الايرادات من اجل الاعتراف بإيرادات البضائع والخدمات والتي بموجبها يجب الاعتراف بالدخل عند تحويل تلك البضائع والخدمات وبالتالي يتم الوفاء بإلتزامات الاداء التعاقدية تجاه العملاء . هذا وقد قامت الادارة بتقييم تأثير تطبيق معيار(٤٨) على القوائم المالية للشركة وتحليل التدفقات من الايرادات من خلال نموذج الخمس خطوات ولا يوجد أي تأثير على ايرادات الشركة .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

	– اما فيما يخص معيار ٤٧ تقوم الادارة في تاريخ كل تقرير مالي بمراجعة مؤشرات الانخفاض في قيمة ارصدة العملاء التجاريون من اجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لحساب الانخفاض في القيمة مقابل المبالغ التي قد لا يتم تحصيلها من العملاء . هذا وقد سبق للإدارة في ظل تطبيق معيار المحاسبة المصري ٢٦ الأدوات المالية :- الاعتراف والقياس وقبل سحب بعض اختصاصات ذلك المعيار بموجب معيار المحاسبة رقم ٤٧ الادوات المالية ان قامت بعمل تقدير لقيمة الاضمحلال (تدني القيمة) لارصدة العملاء والارصدة المدينة الاخرى حسبما ورد بالايضاح رقم ٨ من الايضاحات المتممة للقوائم المالية في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢ هذا وبمراجعة مؤشرات الانخفاض في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢ وفي ظل تطبيق معيار رقم ٤٧ تبين عدم وجود فروق ذات دلالة في نسبة عبء الاضمحلال السابق احتسابها . كذلك الامر فيما يخص صافي الدخل ، الارباح المحتجزة ، الاحتياطيات ، المخصصات .. لا توجد فروق ذات دلالة قبل وبعد تطبيق معيار ٤٧
لم توافينا الشركه بموقف ضريبى معتمد من المستشار الضريبى للشركة ولم تكن هناك إجراءات مراجعة بديلة تمكننا من التحقق من أكتمال وصحة المخصصات المكونة	تم عمل اللازم نحو الحصول على شهادة بالموقف الضريبي معتمدة من المستشار الضريبي للشركة (مرفق)
لم توافينا الشركة بمصادقات وكشوف حساب من البنك العربى الأفريقى والبنك الأهلى اليونانى لتأكيد صحة أرصدتهم و أية إلتزامات مستحقة أو محتملة على الشركة) إن وجدت (فى تاريخ قائمة المركز المالى ولم تكن هناك إجراءات مراجعة بديلة تمكننا من التأكد من صحة ووجود تلك الأرصدة.	تم عمل اللازم نحو الحصول على مصادقات البنوك المشار اليها (مرفق) شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

بلغت قيمه المطالبات الصادره من محافظه الاسكندريه حتى٢٠٢٠/١٢/٣١ مبلغ ٢٨٤ مليون جنيه عن حق انتفاع الشركه لعدد ثلاث قطع اراضى باجمالى مساحه ٤٣ الف مترمربع وهناك نزاع قضائى بين الشركه ومحافظه الاسكندريه على ذلك حيث تطالب الشركه بحقها فى تملك كامل هذه المساحه بناء على إلتزامها ببنود عقود الاستئجار بينها وبين المحافظه مما يعطى لها الحق فى التملك لتلك الاراضى وذلك بالثمن الذى تساويه الارض وقت بدايه الإستئجار وقد تم تقديم الشركه لطلب ألتملك فى موعده كما تطالب الشركه بابراء ذمتها من مطالبات المحافظة هذا وقد صدر حكم محكمة الاستئناف الاسكندرية فى ٢٠٢١/٢/١٥ بحق الشركة فى تملك قطعتى ارض بمساحة ٣٧ الف متر وبرفض ابراء ذمة الشركة من حق انتفاع عن قطعة بمساحة ١٦ الف متر مربع عن الفترة من ١٩٧٦/٧/٢٠ إلى ٢٠١٣/١٢/٣١ وقد تم تقديره فى اقرار الخبير بمبلغ ٣٩,٦ مليون جنية وقد طعنت الشركه بالنقض على هذا الحكم ولم تحدد له جلسه بعد وقد قامت الشركه بقيد حساب ايجارات مستحقه بمبلغ ٢٠ مليون جنيه مقابل القيمه المقرره من الخبير

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

ان المساحة المتنازع على ملكيتها مع محافظة الإسكندرية والبالغة نحو ٤٣ ألف متر مربع عبارة عن ثلاث قطع مستأجرة من جهاز حماية أملاك الدولة بالمحافظة وبياتها كالآتي :

المساحة الأولى ٦٠٤٢,٣٤٠م٢ بموجب العقد المشهر رقم ٤٠٨٤/ لسنة ١٩٧٠ .

المساحة الثانية ١٦٨٢٥,١٨٠ م٢ بموجب العقد المشهر رقم ٤٠٨٧/ لسنة ١٩٧٠

المساحة الثالثة ٢٠٥٥٢,٦٩ م٢ بموجب محضر تسليم مؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ .

وقد تحصلت الشركة على حكم نهائي رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق استئناف عالي صحة ونفاذ الوعد بالبيع العقد رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية لمساحة ٦٠٤٢,٣٤ م٢ .

وقامت الشركة بإقامة دعوى لصحة ونفاذ عقد البيع رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري لمساحة ١٦٨٢٥,١٨٠م٢ وكذا صحة ونفاذ لمساحة ٢٠٥٥٢,٦٩م٢ وأن الشركة قد قامت بسداد ثمن الثلاث قطع سالفة الذكر بموجب إنذارات لجهاز حماية أملاك الدولة وقامت الشركة بالتقدم لمصلحة الشهر العقاري والمساحة بطلبات لشهر صحيفة صحة ونفاذ الوعد بالبيع وتم تجديدها برقم ٢٠٥ و ٢٠٦ لسنة ٢٠٢١ لعمل كشف تحديد مساحي وتحديد الحدود المساحية وفصلها عن ترعة مياه الشرب . لنقل ملكية ارض مصنع محرم بك وذلك بناء على الدعوى المقامة من الشركة ضد جهاز حماية أملاك الدولة ومحافظة الإسكندرية – وتم تحويل تلك الطلبات من الشهر العقاري مكتب التوثيق آلي الإدارة العامة للمساحة لعمل كشف تحديد مساحة لجميع قطع أرض المصنع بالفعل تم رفع كامل المسطح لأرض المصنع بمعرفة مهندس / مديرية المساحة بالإسكندرية لعمل كشف تحديد مساحي لفصل كل قطعة على حدة وتم عمل موقع إرشادي من هيئة المساحة و جارى عرض الطلبات على الحي .

وفيما يخص مطالبة محافظة الإسكندرية عن مقابل انتفاع أراضى بمصنع محرم بك فأن الخلاف بين الشركة والمحافظة على٣ قطع أراضى قامت الشركة بسداد قيمتها وهناك دعوى قضائية ضد المحافظة انتهت أحدهما لصالح الشركة خاصة بالقطعة الأولى بمساحة ٦٠٤٢,٣٤٠م٢ وذلك بالحكم النهائي الصادر برقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق استئناف عالي بصحة ونفاذ العقد رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية .

وجاري إعداد طلب لشهر الحكم سالف الذكر بناء على تعديلات المادة ٣٥ من قانون الشهر العقاري بناء على الطلبات أرقام ٢٠٥ و ٢٠٦ لسنة ٢٠٢١ وذلك تمهيدا لشهر الحكم رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق استئناف عالي إسكندرية حتى يكون له اسبقيه عند تطبيق قانون رئيس الجمهورية رقم ١٨٦ لسنة٢٠٢٠ والذي ينص على انه يحق من بيده حكم صحة ونفاذ صادر من المحكمة يودعه لدى الشهر العقاري ويحصل على رقم شهر لهذا الحكم.

حيث أشارت تلك المادة وتعد بالانتهاء الى إمكانية الحصول على رقم شهر دون آية إجراءات بحث ملكية وذلك طبقا لهذا القانون .

وتم رفع دعوى أمام القضاء المدني للقضاء بصحة ونفاذ الحكم الصادر في الدعوى عاليه بإلزام المحافظة بتحرير عقد بيع نهائي للأرض ومتداولة .

أما القطعتين الثانية والثالثة تم إقامة دعوى بإلزام المحافظة بصحة ونفاذ الوعد بالبيع أسوة بالحكم الخاص بالقطعة الأولى ولا تزال مؤجلة لشهر الصحيفة ومتداولة .

أما فيما يتعلق بالحكم الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٩ الخاص بالدعوتين رقمي

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

٥٦٠٣ لسنة ٢٠٠٧ ، ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ مدني كلى إسكندرية فقد حكمت المحكمة بسقوط حق المدعى عليه الأول (محافظة الإسكندرية) في مطالبة الشركة المدعية بالقيمة الإيجازية الناشئة عن عقدي الإيجار المسجلين أرقام ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى في الفترة السابقة على ٢٠٠٢/٢/١٩ . ورفضت ما عدا ذلك من طلبات.

وبالنسبة للحكم برفض طلب : الإلزام بتحرير عقد بيع بشروط المصانع :

أخطأ الحكم في رفض هذا الطلب – حيث أورد في حيثياته أن تاريخ عقد الإيجار عام (١٩٦٠ و ١٩٦٦) – وإن الشركة تقدمت بطلبات الشراء عام في ١٩٧٤/٦/٤ .

– في حين أن الثابت أن العقود السابق ذكرها – صادرة عن محافظة الإسكندرية في ١٩٧٠/١١/٢٥ وتم توقيعها من المحافظة في ١٩٧٠/٧/٤ وتوقيعها من الشركة ١٩٧٠/٨/١٢ .

– وعليه تكون الشركة قد التزمت بتقديم الطلبات في المواعيد ويكون الحكم قد أخطأ في ذلك وتم الاستئناف على الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية بأرقام ١٧٤٧ و ٢٠٧٣ و ٢٠٧٤ مدني لسنة ٧٦ق .

وصدر بها حكماً لصالح الشركة بجلسة ٢٠٢١/٢/١٥ حيث نص على الآتي :

أولاً : قبول الإستئنافات شكلاً .

ثانياً : في موضوع الاستئناف رقم ١٧٤٧ لسنة ٧٦ ق :

بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضي به من سقوط حق المستأنف الأول – بصفته محافظ الإسكندرية في مطالبة الشركة بالقيمة الإيجازية الناشئة عن عقدي الإيجار المسجلين برقم ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى في الفترة السابقة على ٢٠٠٢/٤/١٩ بالتقادم الخمسي .

ثالثاً : في موضوع الاستئناف رقم ٢٠٧٣ لسنة ٧٦ ق المقدم من الشركة برفضه .

رابعاً : وفى موضوع الاستئناف رقم ٢٠٧٤ لسنة ٧٦ ق من الشركة:

(١) بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للأرض الكائن عليها مصانع الشركة بمحرم بك ضمن القطعة رقم ٥٦٩ المنشية الجديدة خارج الزمام ٨ قسم شرطة محرم بك البالغ مساحتها ٦٠٤٢,٣٤٠ م٢ موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري الإسكندرية السابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٤٣٩٥ لسنة ١٩٩٦ مدني كلى إسكندرية و أستئنافها رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق إسكندرية .

(٢) بإلغاء الحكم المستأنف و القضاء بتقرير أحقية الشركة في شراء قطعة الأرض موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية و البالغ مساحتها ١٦٨٢٥,١٨٠ م٢ وقطعة الأرض موضوع محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ و البالغ مساحتها ٢٠٥٥٢,٩٦ م٢ التى أقامت عليها مصنعها من تاريخ إعداده و تشغيله بالثمن المقرر لها وقت التأجير و تأييده فيما قضي به من رفض طلب براءة ذمتها من اى مطالبات مالية من أجره أو حق انتفاع عن الأرض محل التداعي .

خامساً : إلزام المستأنف ضدها في الأستئناف الأول المستأنفة في الأستئناف الثاني و الثالث بالمصاريف عن درجتى التقاضي ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

(٣) هذا : وحيث تداول نظر تلك الطعون – وتم ضمها وبجلسة ٢٠٢١/٢/١٥ صدر حكم محكمة أستئناف الإسكندرية بالحكم السابق المشار إليه .

هذا وعليه أضحي هذا القضاء مقرراً أحقية الشركة في شراء الأرض (ثلاث

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

قطع أراضي بمساحات (٦٠٤٢,٣٤ م٢ موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٤ و القطعة البالغ مساحتها ١٦٨٢٥,١٥ م٢ رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية وقطعة الأرض موضوع محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ و البالغ مساحتها ٢٠٥٥٢,٩٦م٢)
الكائن عليها مصانعها – بمحرم بك – بشروط المصانع بالثمن المقرر وقت التأجير .

ونظرا لما شاب هذا القضاء من عوار و خطأ و إهدار لحق الشركة بشأن المطالبات المالية :

ـ فقد تم الطعن بالنقض من الشركة برقم ٦١٩٧ لسنة ٩١ ق بشأن الشق المالى ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه .

حيث بلغت المطالبات المالية الحالية بإجمالى وقدره ٢٨٤٢٢٢٤٩٢,٦ جنيهاً (فقط وقدره مائتان و أربعة وثمانون مليون و مائتان إثنان و عشرون ألف و أربعمائة إثنان و تسعون جنيهاً و ٦٠ قرش).

– وكذلك تم الطعن بالنقض من الدولة برقم ٦٩١٩ لسنة ٩١ق بشأن الحكم بالالزام بالأحقية في الشراء متضمنة شق مستعجل بطلب وقف التنفيذ ولم يحدد له جلسة حتى تاريخه .

ونشير في هذا الصدد الى الآتى :-

أولاً : – آخر مطالبة مالية وردت للشركة في هذا الشأن عن مقابل الإنتفاع بأرض قطاع مصانع محرم بك مبلغ وقدره ٢٨٤٢٢٢٤٩٢,٦ جنيهاً (فقط وقدره مائتان و أربعة وثمانون مليون و مائتان إثنان و عشرون ألف و أربعمائة إثنان و تسعون جنيهاً و ٦٠ قرش)بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٤

و هي مطالبات مالية فقط – لم ترتقي لمرتبة الدعوى القضائية – أقامت عنها شركتنا دعاوى براءة الذمة المشار اليها .

تم تقديم تظلم بشأنها " براءة الذمة " مؤسساً على الحكم النهائي الصادر لصالح الشركة – و الأحكام السابق التحصل عليها – فضلاً عن المنازعة في الإستحقاق و الخطأ في تقدير المطالبة و أسباب أخري نوردها بصحيفة الطعن .

ونؤكد : – أن الدعوى مقامة من الشركة و ليست مقامة من جهة الإدارة فضلاً عن المنازعة في المبالغ المطالب بها وعدم نهائيتها خلاف إهدار حجية الأحكام القضائية السابق تحصل شركتنا عليها

ثانياً : – وإن كانت المطالبات المالية من جهة محافظة الإسكندرية غير نهائية ومطعون عليها و شابها التناقض

و مخالفة الواقع فضلاً عن حجية الأحكام القضائية إلا أن جهة الإدارة بما لها من سلطة إدارية وتنفيذية لها حق توقيع الحجز الإدارى طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ إستيفاء لمستحقاتها .

وتحوطاً لذلك اقامت شركتنا الدعاوى المذكورة بالمنازعة في الدين نزاعاً قضائياً بوقف التنفيذ والحجز الإداري .

مع الإحاطـــــة : أنه قد سبق التظلم من تلك المطالبات :

- للسيد / رئيس ديوان رئاسة الجمهورية .
- و السيد / رئيس الوزراء .
- و السيد / وزير الصناعة .
- والسيد / وزير التموين .
- والسيد / محافظ الإسكندرية .

وأثر تلك المكاتبات والتظلمات أثرها ـ وبتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢ صدر قرار السيد / رئيس الوزراء بموجب المكاتبة رقم ٥٣٥ و التى تقرر بموجبها من

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء ما هو :

أنه ببحث الموضوع مع وزارة التموين و التجارة الداخلية .

تم مخاطبة السيد محافظ الإسكندرية لإيقاف أى مطالبات بشأن أراضي الشركة لحين الفصل في الدعاوى و المنازعات القضائية المقامة من الشركة ضد محافظ الإسكندرية في هذا الخصوص .

ثالثاً : - تم إعداد براءة الذمة عنها في ضوء تعليمات السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الوزراء الصادرة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١ بما مفاده التنبيـــــه على جميع الهيئات و الجهـــــات والأجهزة التابعة بعدم إقامة أية قضايا من جهة حكومية ضد جهة حكومية أخري والألتجاء للجنة المشكلة برئاسة معالى وزير العدل في إطار الحوكمة ودون اللجوء للقضاء .

ـــــ وفى هذا الصدد تم الآتى :

١- تم تقديم تظلم برقم ٢٠٢١/١٢/١٥ بالاعتراض على المطالبة المالية + براءة الذمة لسبق صدور حكم بالأحقية فى الشراء و التملك بشروط المصانع ٢٠٧٤/٢٠٧٣ /٧٦ق .

٢- طلب شراء وتملك بشروط المصانع وتنفيذ الحكم النهائي بالتملك بشروط المصانع برقم ٢/١٠٠٠ فى ٢٠٢١/١٠/٢٠

٣- طلب آخر لجهاز حماية أملاك الدولة + المحافظة برقم ٢٥٠٨/٢٠/١٠/٢٠٢١٠ فى ذات الخصوص.

٤- تقديم طلب براءة الذمة رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢١ لجنة قضائية توثيق منازعات بالأعتراض على المطالبة + طلب براءة الذمة.

٥- متابعة + طلب لجهاز حماية أملاك الدولة برقم ٢٥٢ فى ٢٠٢١/١٢/١٥ بالتنفيذ للحكم القضائي الصادر لصالح الشركة.

- أما عن القيمة المتنازع عليها بين الطرفين :

فهي المبالغ المالية الثابتة بتقرير لجنة الخبراء المودع ملف الدعوى بمبلغ ٤٣٨٨٩٠٥٨جنيه عن القطعة الثانية البالغ مساحتها ١٦٨٢٠ متر٢ عن الفترة حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ .

علماً بأن الشركة قامت بسداد مبلغ ٤٢٧٤٤٣١ جنيه عن الفترة من ١٩٧٦/٣/٢٠ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ .

هذا وقد ورد بتقرير لجنة الخبراء مقابل أنتفاع عن كامل المساحة المتنازع عليها مع محافظة الأسكندرية حتى ٢٠٠٠/٢/١٤ بنحو ١٠٩٨٩٩٢ جنيه ولم يُفصل بشكل جازم في تلك الإستحقاقات .

ـــ تم تقديم طلب تسوية منازعات محافظة الإسكندرية ـــ وتم إيداع الطعن أمام اللجنة المشكلة برئاسة معالى / وزير العدل بشأن المطالبات المالية .

وعن ترجيح الفصل فيه لصالح الشركة (نسبة لن تقل عن ٥٠%) حسبما ورد بصحيفة الطعن من أسباب نالت من الحكم ونُذكر أن الطعن بالنقض وإن كان حقاً لشركتنا فقد قامت الدولة ممثلة في السيد / محافظ الإسكندرية بإيداع طعناً على هذا القضاء برقم ٦٩١٩ لسنة ٩١ ق .

وبشأن تحديد المركز القانوني للشركة بشأن تنفيذ حكم محكمة إستئناف الإسكندرية المشار إليه :

ـــ تم الاعلان بأصل الصورة الرسمية للحكم وتم مقابلة السيد مدير مكتب السيد المحافظ لتحديد موعد و الأمر معروض على المستشار القانونى للمحافظة للرأى.

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

هناك مطالبات عن رسوم قضائيه عن الدعوى رقم ١٥٥ لسنه ٢٠١٧ وردت فى ٢٠٢٢/٦/١عن قسمه وفرز و تجنيب الاراضى بمبلغ ١٣ مليون جنيه قامت الشركه بتكوين مخصص لها بمبلغ ٨،٤ مليون جنيه	ــ وفيما يخص المطالبات المالية (رسوم نسبي وخدمات) : ــ تم الاعلان للشركة في ٢٠٢١/٨/٢٢ ــ تم إعداد صحيفة دعوى ببراءة ذمة و اعتراض على تلك المطالبات على سند قانوني وسند من حكم محكمة النقض المصرية في هذا الشـــــأن وذلك في الطعن رقم ٦٩١٧ ، ٦٩١٩ لسنة ٩١ ق واحيلت الى محكمة شرق اسكندرية وقيدت الدعوة برقم ٣٩٤٥ لسنة ٢٠٢١ مدنى كلى شرق وقضى فيها بجلسة ٢٠٢٢/٥/٣١ بالغاء امر تقدير لرسوم وبراءة ذمة الشركة عن المطالبات . وبتاريخ ٢٠٢٢/٦/١ ورد للشركة اعلان بقائمة تقدير رسوم من قلم مطالبات محكمة شرق الاسكندرية الابتدائية خاصة بالدعوى رقم١٥٥لسنة ٢٠١٧ مدني جزئي محرم بك (دعوى قسمة وفلارز وتجنيب عن ارض قطاع مصانع محرم بك) نسبي وخدمات بمبلغ ١٣،٠٢٧ مليون جنيه هذا وقد تم الطعن والتظلم من امر تقدير تلك الرسوم بالدعوى رقم ٢٢٩٩لسنة ٢٠٢٢
لم تنتهى الشركه من اجراءات الحصول على التعويض المستحق عن نزع ملكيه مساحة ١٧٦٦ م ٢ في عام ٩١ من أرض مصنع علف القباري و كذلك مساحة ١٤٣٢ م ٢ مباني و ٩٠ م ٢ عبارة عن جمالون هذا وقد قدرت اللجنة الإبتدائية لتقدير الأثمان بإدارة مراقبة نزع الملكية والتحسينات فى ١٩ فبراير ١٩٩١ مبلغ ٣١٥ الف جنيه	أن القرار بصرف مبلغ التعويض والموافقة علية يتوقف على انه يشترط تنفيذ خـــط الشطف الموضح بخريطـــــــة المنطقة و المعتمد من المحافظة و الإدارة العامة للمرور ومازال المشتري لم يقـم بالبنـاء على تلك القطعة رغم بناؤه على المساحات الأخرى وجـارى المتابعـة للحصول على أحقية الشركة. وأن هناك ضوائع تنظيم اسـتقطعت مـن المساحة الكلية المباعة وذلك طبقا للعقود المسجلة بين شركتنا والشركة الفاطمية وجارى استخراج كشف تحديد مساحى. وأنه قد أستجد من أحداث فى تلك الأرض من قيام الدولة عـن طريـق لجنة التحفظ و الحصر و الإدارة و التـصرف فـى أمـوال الجماعـات الإرهابية و الإرهابيين برئاسة المستشار الدكتـــــور / محمـد ياسـر أبوالفتوح بالتحفظ على ١١٨ شركة متنوعـة النـشاط التـى يمتلكهـا عناصر الإخوان وذلك تنفيذاً للقانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم إجراءات التحفظ و الحصـــــــر و الإدارة و التصرف فـى أمـوال الجماعات الإرهابية ومصادرتها وضمها بجانب الخزانة العامـة للدولـة ومن ضمنها الشركة الفاطمية مشترى أرض المصنع المذكور
لم تقم الشركه باتخاذ اللازم نحو عمل مزايده لبيع ماكينه مارجرين ووحده توليد هيدروجين وأرض الشونه بمساحه ٦٢٥٨ متر مربع حيث صدر قرار من الجمعيه العامة غير العادية بذلك فى ٢٠١٧/١٠/١٩ كذلك هناك قرار مخالف من مجلس الادارة برقم ١٩٢١ بطرح مزايدة لتاجير ارض الشونة فى ٢٠١٩/٦	جارى العرض على اقرب جمعية عامة غير عادية قادمة شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

عدم الانتهاء من تشغيل وحده تكرير مصنع دمنهورمنذ سنوات بتكلفه ٤,٩ مليون جنيه حيث لم تستكمل الاعمال المدنيه الخاصه بها حتى الان وكذلك نظام انتاج منظف ذو رغوه منخفضه بتكلفه ٣٢ الف جنيه	نظرا لكون وحدة التكرير المستمر بدمنهور فى حاجة إلى اعمال اضافية بنحو ٥ مليون جنية فقد تم العرض على مجلس الادارة والذى ارجاء عملية الاستكمال بعد العرض على اقرب جمعية عامة غير عادية
قامت الشركة بتكوين انخفاض فى قيمة المخزون بمبلغ ٦,٨ مليون جنية عن اصناف راكدة وبطئية الحركة وتالفة تبلغ ١٠,٣ مليون جنية دون تقديم دراسة معتمدة بذلك التقدير او وضع خطة للاستفادة منه بالبيع او الاستخدام	سبق تشكيل لجنة بالقرار رقم ٢١٩ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٧ بناء على مذكرة مرفوعة للسيد / رئيس مجلس الإدارة في حينه وانتهت اللجنة بوضع تقريرها المؤرخ في ٢٠٢٠/٧/١٤ و الذى انتهت فيه الى الاتى : اولاً : بالنسبة لأصناف الخامات الرئيسية والمساعده منظفات وصابون بمصنع محرم بك تم بيع جزء منها خلال العام وجارى الاستفادة من بعضها بادخالها في صناعة المنظفات والكميات المتبقية جارى التصرف فيها بالبيع ثانيا :- بالنسبة للاصناف الموجودة بمخازن التعبئة والتغليف بمصانع الشركة جارى دراسة اجراء بعض التعديلات على بعض تلك الاصناف لامكانية اعادة استخدامها مرة اخرى وجارى دراسة بيع المتبقى للاستفادة منها ثالثا:- خامات رئيسيه مصنع المستخلصه عبارة عن كمية ٢٧ طن رمال جارى التصرف فيها بالبيع او التكهين رابعا:- قطع الغيار:- نظر لكونها بحالة سليمة وجيده سيتم استخدامها مستقبلا هذا وقد طلب مجلس الإدارة بجلسته رقم ٣٣٤ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣١ موافاته بدراسة متكاملة عن الرواكد (قيمتها – مدى صلاحيتها – أسباب شرائها- ومدى الحاجة اليها وقت شرائها وأسباب ركودها) وسيتم موافاة سيادتكم لما انتهت اليه هذه الدراسة .
لم تقم الشركة بتشغيل والاستفادة من نحو ٥٨٦ طن بذرة قطن بتكلفة ٤,٨ مليون جنية مشتراه فى ٢٠٢٢/٤ ولم يتم عصرها بالكامل وكذلك نحو ٢٠٣ طن زيت بذرة قطن خام بتكلفة نحو ٢,٣ مليون جنية	فيما يخص كمية ٥٨٦ طن بذرة قطن :- تم الانتهاء من اصلاح العيوب التي ظهرت بالمذيب خلال الفترة الماضية والمتمثلة في دورة البرافين وجاري عصر كمية البذرة الشار اليها وسيرى اثر ذلك في اول مركز مالي قادم . اما بالنسبة لكمية زيت بذرة القطن والمقدرة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٢٠٣ طن فقد تم بيع كمية ١٨٠ طن خلال الشهور الثلاث الاولى من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وجاري اتخاذ اللازم نحو الاستفادة الاقتصادية من باقي الكميات .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

قامت الشركه بتكوين إضمحلال فى قيمة العملاء بمبلغ ٥،٨ مليون جنيه مقابل ارصده عملاء بمبلغ ٦،٤ مليون جنيه متوقفه من سنوات ومقام لها دعاوى قضائيه	حيث أن تلك المبالغ في معظمها أرصدة متوقفة منذ سنوات وقد استنفذت الشركة في معظمها الإجراءات القانونية ٠ لذا فقد تم عرض مذكرة في هذا الشأن على السيد / رئيس مجلس الإدارة للعرض على المجلس الذي أصدر القرار رقم ٢٠١٩/٩/١٨٢٣ بتكليف القطاع القانوني بدراسة مديونيات العملاء المتوقفة منذ سنوات والتى تبلغ قيمتها ٥،٨٩٨ مليون جنيها والمكون عنها مخصص بالكامل على مستوى كل عميل على حده والإجراءات القانونية التى اتخذت منذ بداية الدين حتى تاريخه مع تقديم مذكرة تفصيلية للعرض على المجلس بجلسته القادمة ليتسنى للمجلس اتخاذ القرار المناسب بإعدام تلك المديونيات من عدمه وعلى قطاع الشؤون القانونية اعداد المذكرة المطلوبة في هذا الشأن٠ وبالجلسة رقم ٢٠١٩/١٠/٣٠٧ اصدر المجلس قراره رقم ٢٠١٩/١٠/١٨٣٧ بموافقة المجلس بأجماع الحاضرين على ارجاء اتخاذ القرار المناسب في موضوع اعدام مديونيات العملاء المتوقفة منذ سنوات والتى تبلغ قيمتها ٥،٨٩٨ مليون جنيه والمكون عنها مخصص بالكامل وجاري إعداد مذكرة تفصيلية على مستوى كل عميل على حده للعرض على المجلس لمزيد من الدراسة لموقف عميل ليتسنى اتخاذ القرار المناسب باعدام الدين من عدمه ولضمان صحة الإجراءات المتخذة
قامت الشركة بتكون مخصص بمبلغ ٤،١ مليون جنية لمقابلة النزاعات الضريبية حيث ان هناك متطلبات من مصلحة ضرائب المبيعات فى ٢٠٢٢/٦ بمبلغ ٤٤،٧ مليون جنية عن نموذج ١٥ للسنوات من ٢٠١٧/٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠/٢٠١٩ ولم توافينا ادارة الشركة برأى مستشارها الضريبي فيما يخص هذا الامر	ــ جاري اتخاذ اللازم نحو إعادة النظر فى دراسة مخصص القضايا المعد بواسطة القطاع القانوني بالشركة و كذلك مخصص الضرائب المتنازع عليها المُعد بواسطة القطاع المالى ٠ وسنوافى سيادتكم بما تسفر عنه إعادة تلك الدراسة ٠
قامت الشركه بتكوين مخصص للمساهمه التكافليه المستحقه على مبيعات الزيت بمبلغ ١٩،٢ مليون جنيه عن هذه السنة المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ والسنوات السابقة بالمخالفه لشروط معيار المحاسبة المصرى رقم(٢٨)المخصصات والإلتزامات المحتملة والأصول المحتملة.	تاريخ ٢٠١٩/٨/٦ تفضل السيد / وزير التموين بمخاطبة السيد / وزير المالية للنظر في تحديد قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الشركة القابضة والشركات التابعة لها بعد خصم ما يخص الشركات التابعة والشقيقة منها كمشتريات من الشركة القابضة للصناعات الغذائية والشركات التابعة لها وكذا المشتريات من الموردين المحليين ولهم بطاقات ضريبية منعاً للازدواج الاقتصادي والضريبي للخضوع لهذا العبء أكثر من مرة وذلك لحين موافقة مجلس النواب على تعديل القانون فيما يخص أسس احتساب المساهمة التكافلية واعتبارها من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم ٠ وذلك في ضوء ما أحدثه الكتاب الدوري رقم (٤) لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط تطبيق حكم البند تاسعاً من المادة ٤٠ من القانون رقم(٢) لسنة ٢٠١٨ من تغيير في طريقة حساب الإيرادات الخاضعة للمساهمة التكافلية لبعض الجهات كشركات التأمين والفنادق ٠ وفى ضوء ما سيسفر عنه رد وزارة المالية على كتاب معالي وزير التموين في هذا الشأن سيتم الالتزام به وإجراء التصويب اللازم تم عمل التصويب اللازم بتسوية يومية عمليات يونيه ٢٠٢٢ (جهاز) رقم ٦٨، ٦٩

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

قامت الشركه هذا العام بتعديل على الخسائر المرحله بمبلغ ٦٨٢ ألف جنيه عباره عن معالجات محاسبيه تخص سنوات سابقه ولا تمثل اخطاء متعمده من الاداره وكان من المفترض ان تحمل على ارباح وخسائر العام كما يوجد بعض التعديلات على الخسائر المرحلة بقيمة ٩٣٧ ألف جنيه لم تقم الشركة بتعديل الأرقام المقارنة بقيمتها و ذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة رقم (٥)لسياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء.	استقر الوضع خلال الاعوام السابقة على معالجة البند على هذا النحو من قبيل الثبات في السياسة المحاسبية حيث ان تعديل قيد بعض بنود الايراد او المصروف من قائمة المركز المالي ضمن حساب الارباح والخسائر المرحلة الي قائمة الدخل او العكس لن يؤثر في اجمالي بند حقوق الملكية بقائمة المركز المالي . ولكن لا مانع لدى الشركة اطلاقاً من تغيير تلك السياسة متى اقتضى ذلك معيار محاسبي او كان التعديل يوفر معلومات اكثر دقة ونفعاً في اتخاذ القرار . وعليه سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .
هناك مردودات مبيعات زيت ١ لتر بقيمه ٦٢,٥ مليون جنيه تمت فى يوليه واغسطس ٢٠٢٢ لم تخفض بها مبيعات هذا العام حيث تقدرخسارتها بمبلغ ٤,١ مليون جنيه و قد افادت الشركه بامكانيه اعاده بيعها بمبلغ ٧١,٧ مليون جنيه خلال العام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ هذا وقد تتحمل الشركة خساره مواد تعبئه وتغليف ونقل وفقد للزيت بمبلغ ٣,٤ مليون جنيه	تم الافصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية
لم تقم الشركه بتخفيض قيمه ٥٥٧ طن زيت تموينى معبأ ١ لتر قيمته ٩,٩ مليون جنيه ضمن مخزون الإنتاج التام بمبلغ ٧٤٣ الف جنيه قيمه استبدال مواد تعبئه وتغليف نتيجه قرار وزير التموين بوقف انتاج عبوات الزيت ١ لتر	-ان الارتفاع في سعر بيع طن الزيت ٠,٨ لتر الذي سيتم إنتاجه من الكميات المرتجعة من الزيت ١ لتر يستوعب خسارة مواد التعبئة والتغليف المستبدلة ويحقق ربح .
فقرات لفت الانتباه مع عدم اعتبار الاتى تحفظا اضافيا نود الاشارة الى ما يلى : لم نتمكن من حضور الجرد السنوى للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ للاصول والمخازن حيث تم تعيننا كمراقب حسابات خارجى عن عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بعد تاريخ الجرد	تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة في المواعيد القانونية للجرد وطبقاً للاصول المرعية في هذا الشأن .
لم يتم الانتهاء من اخذ الإجراءات اللازمه لازاله التعديات على قطعه ارض بمدينه قوسنا ألت الى الشركه مقابل مديونيه على العميل عبد الحميد حسن صالح بمساحه ١٦٦٠ متر مربع الا انه تم التعدى من ورثته وقاموا ببناء سور ومنع الشركه من استغلالها	تمتلك الشركة قطعة أرض بمساحة ١٦٦٠ م٢ بالشراء من العميل / عبد الحميد حسن الفلاح بموجب توكيل محرر لصالح الشركة بالبيع لنفسها وللغير رقم ٥٩٣٠ ب لسنة ٢٠٠٠ توثيق الاسكندرية بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٧ مقابل المديونية المستحقة عليه للشركة وتم رفع الحظر من التصرف بموجب حكم محكمة جنايات شبين الكوم بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٤ و عليه توجهت الشركة لإستلام قطعة الارض إلا انها فوجئت بالتعدى على الارض من أبناء البائع و بناء أسوار عليها و منع الشركة من إستغلالها مما دعا الشركة الى تحرير المحضر رقم ٣٩ح و المقيد برقم ٨٢٥٣ لسنة ٢٠١٨ إدارى مركز شرطة قويسنا و الذى حفظ بتاريخ

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

	٢٠١٨/٨/٢٦ وقد تظلمت الشركة من قرار الحفظ أمام السيد المستشار محامى عام نيابات شبين الكوم بموجب التظلم رقم ٣٦١١ بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٥ وبعد مرور أكثر من عام أعيد حفظ المحضر مرة أخرى بنيابة قويسنا الجزئية بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٧ بدون إجراء أية تحريات أو أسباب واضحة . مما دعا الشركة إلى التقدم بتظلم فى المحضر الإدارى المشار إليه أمام معالى السيد المستشار النائب العام وجاري التحصل على أصول مستندات الملكية و أستلام العقد المقدم أمام محكمة جنايات شبين والسير فى كافة الأجراءات نحو استرداد حق الشركة.
لم تنتهى الشركة من نقل ملكية وتسجيل ارض بمصنع محرم بك مساحتها ١٤٠٠ متر مربع الت الى الشركة بمحضر اتفاق مع شركة الغازات الصناعية فى ١٩٨٨/٦/٩ وكذلك ارض بمساحه ١٧ الف مترمربع ألت الى الشركه بموجب قرار رئيس الجمهورية الخاص بتاميم بعض الشركات و المنشات	بالنسبة لباقي مساحة أرض مصنع محرم بك وقدرها ١٨ ألف م ٢ فهي عبارة عن الأتى : ١٤٠٠م٢ تقريبا بموجب عقد اتفاق بين شركة الغازات وشركة الزيوت المستخلصة بقرار من السيد /وزير الصناعة مؤرخ ١٩٨٨/٦/٩وسيتم تقديم طلب لمصلحة الشهر العقاري والمساحة لاشهار قرار التأميم بعد الحصول علي قرار التقييم للشركة الحديثة للاغذية وجاري استخراج كشف تحديد للمصنع بالكامل وذلك لفصل القطع الثلاث المؤجرة من المحافظة عن الجزء الخاص بالتأميم . وقد قامت الشركة بتقديم خطاب للسيد المهندس / مدير مديرية المساحة بالإسكندرية الصادر تحت رقم ١٠٥٨ بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٤ تطالب فيه بتحويل الطلب المحدد برقم ٢٠٦/٢٠٥ محرم بك إلى لجنة المراجعة الخاصة بتوقيع وتطبيق العقود المسجلة أرقام ٤٠٨٧ ، ٤٠٨٤ لسنة ١٩٧٠ وكذلك محضر التسليم المؤرخ في ١٩٦٩/٦/١١ وقرار التأميم بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ .
لم يتم الانتهاء من تنفيذ قرار مجلس الادارة فى ٢٠٢١/٨ بتكليف قطاع الشئون القانونية باتخاذ ما يلزم مع جهاز مدينة السادات للترخيص باستخدام تجارى لقطعة ارض ٥٠٦ متر مربع بمدينة السادات الت الى الشركة نظير مديونية على العميل عبد الحميد الفلاح	تم رفع تقرير فى هذا الشأن للسيد العضو المنتدب عن طريق القطاع القانونى بعد قيامه بزيارة ومعاينة العقار بمدينة السادات و الذى خلص فيه إلى الآتى : ١- مقابلة المختصين بجهاز مدينة السادات للنظر فى إمكانية الترخيص للاستغلال التجاري " مخازن ومعرض بيع " حيث سبق أن حقق ذات المكان طفرة فى المبيعات على مستوى محافظة المنوفية إبان تشغيله . ٢-وفى حالة عدم التمكن من تغيير النشاط لتجارى سيتم عرض تلك الوحدات للتاجير للغير بعقود محددة المدة " بحالتها التى هى عليها " حيث متوقع أن تدر عائد شهري مقبول عوضاً عن تركها بلا استخدام . وقد تم العرض على مجلس ادارة الشركة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣١ والذى أصدر قراره رقم ٢٠٠٦ والذى جاء به : موافقة المجلس بإجماع الحاضرين على تكليف قطاع الشئون القانونية باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بجهاز مدينة السادات للحصول على الترخيص اللازم للإستغلال التجاري " مخازن ومعرض بيع " فيما يخص ممتلكات الشركة بمدينة السادات .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

لم تقم الشركه باجراءات الطعن على الحكم للمدعى حمدى عبد الرازق بانهاء عقد الايجار بمفاده الاخلاء وألتسليم بداعى تملكه الارض من ورثه ينى بنديدس بناحية الورديان) الذى آلت الى الشركه حقوق ايجار وانتفاع بارضه بموجب عقد فى يناير ١٩٦٠ صدر فيها الحكم لصالح المدعى وتم تاييد الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٩٥ لسنه ٧٧ ق

مخزن ومعرض البيع بالورديان البالغ مساحته ٣٠٤ م^2 موضوع عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/١/١ و المقام بشأنه الدعوى رقم ١٧٨٤ لسنة ٢٠٢٠ مساكن كلي شرق الإسكندرية بطلب الحكم بانتهاء عقد الإيجار والإخلاء والتسليم استنادا لحكم المحكمة الدستورية العليا .

بجلسة ٢٠١٨/٥/٥ صدر حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١١ لسنة ٢٣ قضائية دستورية عليا والمنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٨/٥/٣١ والذى نص على الآتى :

أولا : بعدم دستورية صدر الفقرة الأولى من المادة (١٨) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بيم المؤجر والمستأجر، فيما تضمنه من إطلاق عبارة "لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد "

لتشمل عقود إيجار الأماكن المؤجرة للأشخاص الأعتبارية لأستعمالها في غير غرض السكنى .

وحيث بدأت المحاكم في تطبيق وتنفيذ مناط حكم المحكمة الدستورية العليا ــ بصدور أحكام متعددة ومتتالية ضد أشخاص اعتبارية عامة وخاصة بانتهاء عقود الايجار الخاصة بها و الإخلاء و التسليم لعدم إصدار قانون خاص بتلك المسألة من مجلس الشعب .

ــ وبتاريخ ٢٠٢٠/١١/٧ تلقت الشركة إنذار من السيد / حمدى عبد الرازق عبد الواحد باعتبار العلاقة الإيجازية منتهية وسرعة إخلاء وتسليم العين محل عقد الايجار المذكور نفاذا لحكم المحكمة العليا السابق ذكره .

ــ وبتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٣ تلقت الشركة عرضاً من المذكور بالإخلاء و التسليم مقابل إعطاء وتسليم الشركة محل بمساحة لا تقل عن ٤٥ متراً مربعاً مع تجهيزه من أرضيات و حوائط ودهانات وفقاً للاتفاق وعرض على رئاسة الشركة سداد مبلغ ٤٠٠ألف جنيهاً (فقط أربعمائة الف جنيهاً) مقابل التنازل والتسليم .. و إلا كان له الحق في اتخاذ الإجراء القانونى في حالة عدم الموافقة .

ــ وتم عرض الأمر بمذكرة واضحة بالمركز القانونى للشركة على السيد رئيس مجل الإدارة و العضو المنتدب ـــ تم موافاة السادة أعضاء المجلس بها . للقرار و بالرأى و الأمر بما يتبع تم الاشارة فيها إلى بعض الأحكام الصادرة ضد أشخاص أعتبارية عامة وخاصة بانتهاء العقد والإخلاء والتسليم عملاً بحكم المحكمة الدستورية العليا .

ــ وتم عرض الأمر على مجلس إدارة الشركة الذى أصدر القرار رقم ٢٠٢٠/١١/١٩٥١ بالموافقة على تحويل الموضوع الى السيد / رئيس قطاعات توسيع الملكية و القطاعات القانونية– بالشركة القابضة للصناعات الغذائية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

(وهو ما تم بالفعل)

ـ وبتاريخ ٢٠١٩/١٢/٨ صدر قرار مجلس الإدارة رقم ١٨٥٥ /٢٠١٩/١٢ و الذى أنتهى إلى (موافقة المجلس بالإجماع على إعادة التفاوض مع الأستاذ / محمد محمد ابو زيد – بشأن مخزن الورديان ٠٠ بحيث يتم الاتفاق على احضار مكان بديل بالمساحة المتفق عليها بنظام التمليك ٠٠ وعقب استلام المكان الجديد يتم تسليم المكان القديم) ٠

ـ وتم عمل معاينة لعرض من المذكور لمحل تجاري بالورديان من قبل قطاع البيع و القطاع القانونى كانت غير ملائمة من جهة الموقع و المساحة و الشروط و التشطيب ٠٠ ومخالفة للعرض المبُدى منه ٠

وفى غضون شهر ٢٠٢٠/١٠صدرت تعليمات مجلس الإدارة بالتقدم ببلاغ لإدارة الأموال العامة بشأن ملكية المذكور وأيلولتها له من أجانب وما ثار بشأنها من شكوك في صحتها ونسبتها للملاك.

ـ و تم تحويل الملف للمختص بادارة الأموال العامة وتلقي سيادته المستندات و الشكوى و البلاغ على سبيل الأستدلال لعدم وجود دليل على التزوير على أن التحريات و التقصى بشأن الملكية والتحري عن العقود المسجلة بالشهر العقاري لنقل الملكية محررة وتم توثيقها خارج البلاد وأصبح في حوزة إدارة الأموال العامة تحت الفحص والتحري ٠

– وبجلسة ٢٠٢٠/١١/٢٩ صدر قرار مجلس الإدارة ٢٠٢٠/١١/١٩٥١ بالموافقة على تحويل الموضوع وعرضه على قطاعات توسيع الملكية و القطاعات القانونية بالشركة القابضة للصناعات الغذائية لإبداء الرأى القانونى – مع إرفاق صورة البلاغ الذى تم تقديمه لمباحث الأموال العامة بشأن ملكية الأجانب و العبث بها ٠

وبتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٤ تلقت الشركة إعلانا بصحيفة الدعوى رقم ١٧٨٤ لسنة ٢٠٢٠ من السيد / حمدى عبد الرازق عبد الواحد – بطلب الإخلاء و التسليم للمحل النجاى موضوع المذكرة – لانتهاءه تأسيساً على حكم المحكمة الدستورية العليا السابق الاشارة اليه ٠

ـ والتى تداولت بالجلسات ٠٠ الى أن قضى فيها بجلسة ٢٠٢١/٢/٢٨ من الدائرة ٦ مساكن كلى (بانتهاء عقد الإيجار سند الدعوى المؤرخ ١٩٦٠/١/١ و إخلاء الشركة المدعى عليها من عين التداعي و تسليمها خالية مما يشغلها و ألزمت الشركة المدعى عليها المصاريف ٠

وتم إعداد صحيفة الأستئناف طعناً على الحكم المذكور ـ وقدمت وقيدت برقم ٢٧٩٥ لسنة٧٧ ق و المحدد لنظرها جلسة ٢٠٢١/٩/١٥ أمام الدائرة ٣٦ إيجارات وتم تأجيلها لجلسة ٢٠٢١/١١/٦ لاستكمال المستندات وبجلسة ٢٠٢١/١٢/١٥ صدر حكم محكمة استئناف الاسكندرية فى الأستئناف المشار اليه

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية العليا.
- وكذلك تم مقابلة السيد العميد / رئيس مباحث الأموال العامة وتقديم شكوى بتاريخ ٢٠٢١/٩/٤ .
وطلب سيادته مستندات أخـــري .
وتم التقدم ببلاغ لمباحث الأموال العامة وتم تقديم كافة المستندات للادارة . وخلال المواعيد القانونية تم الطعن على تلك الاحكام امام محكمة النقض بالطعن رقم ٢١٧٩ لسنة٩٢ق نقض مدني متضمناً شق مستعجل لوقف التنفيذ وتم المتابعة والاعلان بشأن الشق المستعجل بطلب وقف التنفيذ واستخراج صور رسمية من كامل ملف اول درجة والاستئناف وتقديمها امام محكمة النقض .
وتم تحديد جلسة ٢٠٢٢/٨/١٤امام الدائرة الاحد مدني ايجارات -لنظر الشق المستعجل بطلب وقف التنفيذ. وحيث شرع الخصم في التنفيذ وتم اعلان الشركة بالصيغة التنفيذية للحكم فتم الاستشكال في تنفيذ الحكم المذكور امام محكمة تنفيذ غرب الاسكندرية وقيد برقم ١٢٧لسنة٢٠٢٢ تنفيذ غرب بطلب :-
اولاً- واصلياً: وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه كأثر للتعديل التشريعي بصدور القانون رقم ١٠لسنة ٢٠٢٢ نفاذا لحكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في الطعن رقم ١١ لسنة٢٣ق بجلسة ٢٠١٨/٥/٥ سند الحكم المستشكل في تنفيذه
ثانياً - واحتياطياً: وقف التنفيذ لحين الفصل في الطعن بالنقض رقم ٢١٧٩لسنة ٩٢ ايجارات المتضمن شقاً مستعجلاً بطلب وقف التنفيذ والمعروض حالياً على السيد المستشار رئيس محكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الشق المستعجل .وبجلسة ٢٠٢٢/٤/٢٤ قضى برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ .
وبتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٢ وبالقوة الجبرية تم تنفيذ الحكم المذكور بالاخلاء وانتهاء عقد الايجار نفاذا للحكم المذكور - نفاذا لحكم المحكمة الدستورية العليا . وقد تم اخطار رئاسة الشركة في تاريخه ، وحيث كان محدد لنظر الشق المستعجل للطعن بالنقض المقيد برقم ٢١٧٩لسنة ٩٢ق جلسة ٢٠٢٢/٨/١٤ وتم الحضور امام المحكمة وابداء دفاع الشركة وتقديم القانون ١٠لسنة ٢٠٢٢بتعديل قانون الايجارات نفاذاً لحكم المحكمة الدستورية الا انه قضي من محكمة النقض (كما قضي في ذات الجلسة في اكثر من عشرون طعناً بذات الشأن من شركات واشخاص اعتبارية ومصالح وهيئات) برفض الشق المستعجل ورفض طلب وقف التنفيذ وإحالة الدعوى لنظرها في غرفة مشورة .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

في ٣٠ يونيه ٢٠٢٢

لم يتم تحصيل قيمة التعويضات المستحقة من شركة التامين عن حادث قسم حريق الهدرجة بمصنع محرم بك فى ٢٠٢٠/٩/١ مقدر بمبلغ ١٥ مليون جنية	ـــ جارى اتخاذ اللازم نحو انهاء كافة الاجراءات للحصول على باقى التعويضات المستحقة لشركتنا عن حريقي مصنع محرم بك ٠ حيث أن كلا محضرين الحادثتين مازالا قيد التحقيقات بنيابة محرم بك الجزئية ولم يتم التصرف فيهما حتى الآن
قامت الشركة بصرف مستحقات السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة الممثلين للشركة القابضة للصناعات الغذائية لهم دون توريدها للشركة القابضة للصناعات الغذائية بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣	تم اتخاذ اللازم نحو مخاطبة الشركة القابضة للصناعات الغذائية بما تقاضاه السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة (غير التنفيذيين) من ممثليها فى مجلس ادارة شركة الزيوت المستخلصة و منتجاتها خلال العام المالى

رئيس قطاع الشئون الماليـــــة

محاسب /مصطفى عبد العزيز محمد

العضو المنتدب (الرئيس التنفيذى)

كيميائي / محمد رفعت حجاب

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية